مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة

قطاع النفط والغاز

التقارير السابقة من الخارطة الاقتصادية

قطاع الكهرباء

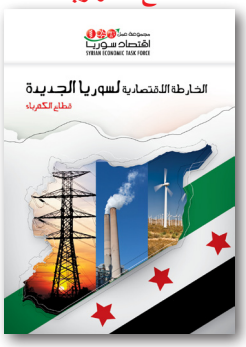

قطاع المواصلات والطرق

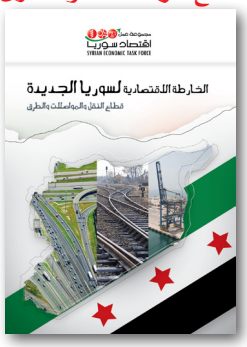

قطاع المياه

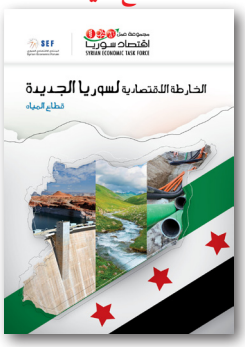

السياسات المالية والنقدية

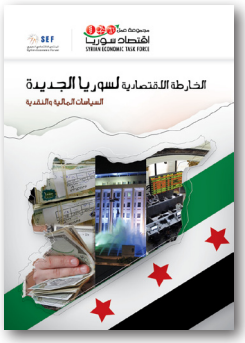

القطاع الزراعي

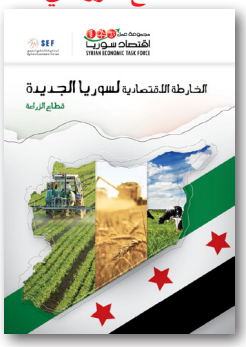

التشريعات الاقتصادية والإدارية

التعليم واليد العاملة

الإسكان وإعادة الإعمار

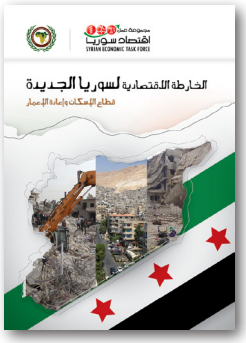

لتحميل التقارير السابقة:
http://syrianeconomic.org/syrianeconomicmap

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٤

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

إهداء

مجموعة عمل اقتصاد سوريا تهدي هذا المشروع الوطني إلى الشعب السوري الأسطوري الذي سطّر أعظم آيات التضحية من أجل الكرامة والحرية والحكم الرشيد، وتضع بين يديه دراسة اقتصادية توعوية كي يدرك أهلنا الطاقات الكامنة لاقتصاده الغني، وبذلك يكون بين أيديهم مادةً أولية تُمكّنهم من معايرة أداء الحكومات القادمة على أساسها، لأن على الشعب أن يستعيد مكانته الحقيقية في صناعة القرار ومراقبة تطبيقاته.

كلمة شكر لابد منها

لم يكن لعمل مجموعة عمل اقتصاد سوريا و لا لمشروع الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة أن يرى النور لولاتوفر البيئة الحاضنة له، حيث أن هنالك الكثير من الأشخاص الذين وقفوا إلى جانب المشروع وعلى رأسهم الصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يألُ جهدا في الدعم المادي والمعنوي كمساهمة منه في الثورة السورية المباركة. ونود أن نشكر جميع الخبراء الذي ساهمو ا في مراجعة هذا التقرير وعلى رأسهم الأستاذ عبدو حسام الدين.

مجموعة عمل اقتصاد سوريا

كلمة رئيس المجموعة

عندما بدأت الثورة السورية المباركة بالبزوغ في آذار ٢٠١١ امتطى الوطنيون الشرفاء من أصحاب الأقلام أحصنتهم وهمّوا للذود عن ثورة الكرامة والعزة، لمساندة أخوتهم على الأرض، وكلٌّ نافح عنها من ثغره، فمنهم من كتب في حقل السياسة ومنهم في التاريخ ومنهم في الثقافة الدينية ومنهم في الاجتماع ومنهم في الاستراتيجية العسكرية، وكان لي شرف التصدي مع غيري من الاقتصاديين للثغر الاقتصادي، فكتبت مقالتي بعد شهرين من الثورة بعنوان "الخطاب الاقتصادي للثورة السورية" محاولاً التأكيد على أن بوصلة الثورة واضحة وأن الثورة تعرف ماذا تريد اقتصادياً، فهي ثورة تتطلع لملامح اقتصاد الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية، والعدالة، وتؤمن أن التنمية الاقتصادية غايتها الأسمى هو الإنسان، لاليبرالية متوحشة ولاإدارة مركزية محنطة، إنما نظام اقتصادي يهتم بالطبقة الأقل حظا في المجتمع، ويقوي ويفعل القطاع العام المنتج، ويضع برامج إدارية لتأهيل المترهل منها، ويؤمن أن القطاع الخاص هو قاطرة التنمية الاقتصادية، التي تخلق فرص العمل وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤمن بالشراكة مع العالم للعمل على وضع سوريا في مصاف الدول الصاعدة.

لقد بذل فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا جهود مضنية من أجل وضع مسألة الاقتصاد السوري وإعادة الإعمار على مائدة بحث الدول الصديقة، وكان أن خرجت من مؤتمر أبوظبي مجموعة عمل اقتصاد سوريا المعنية بإعادة إعمار سوريا والتي تراسها ألمانيا والإمارات، وأقيمت ثلاثة مؤتمرات هامة في أبوظبي ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢ وحضر ذلك المؤتمر ٥٩ دولة و٧ منظمات دولية، وفي ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في برلين حيث حضر ممثلين عن ٦٤ دولة و١٠ منظمات دولية، ومن ثم قمنا مع المجموعة بإعداد مؤتمر "الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل" في دبي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني حيث حضر مايزيد عن ٥٠٠ رجل أعمال سوري ودولي وتعهد رجال الأعمال السوريين بالاستثمار في سوريا بأكثر من ٥ مليار دولار بعد توفر الحد الأدني من الأمن.

أقيمت عدة ورشات عمل خلال تلك الفترة، وكان الهم الذي راودني هو كتابة الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة في أكثر من خمسة عشر ١٥ قطاعاً حيوياً، لتكون بمثابة المشروع الوطني الذي يقدم هدية لرؤساء الحكومات، ويوضع في عهدة الشعب السوري كي يعرف إمكانية الاقتصاد السوري ولايطالب بأقل منها، فهو مشروع وطني تنموي وتوعوي في آن معاً، ولعل أهم ورشات الأعمال التي أقيمت كانت في غازي عنتاب التركية ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣ حيث أقيمت ستة ورشات عمل متخصصة حضرها خبراء سوريون ودوليون وكذلك متخصصون عن المجالس المحلية في مجالات المياه والزراعة والتشريعات الاقتصادية والمالية، والإسكان، والسياسة النقدية والمالية، والتعليم والعمالة.

لقد كنا مساهمين بفعالية في صياغة خارطة التحول الديمقراطي التي ساهم فيها أكثر من ٣٠٠ باحث على مدى سنة ونصف، والتي تعد بحق الوثيقة الوحيدة للثورة السورية التي تضع رؤية مفصلة شاملة ومتكاملة في كل المناحي ومنها الاقتصادية، وأطلق التقرير في ١٤ أغسطس/آب ٢٠١٣، وحيث رأست القسم الاقتصادي في التقرير، أجد لزاما تخصيص صفحة واحدة لوضع القارئ في صورة ملخص توصيات الفصل الحادي عشر المعني بوضع أسس السياسات الاقتصادية لبناء اقتصاد سوري مزدهر مابعد انتهاء الأزمة، وبإمكان القارئ قراءة كل التقرير أو الفصل الاقتصادي الوارد فيه عبر الوصلة الالكترونية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا

د.أسامة قاضي

وضع الأسس لسوريا مزدهرة: السياسات الاقتصادية

خطة التحول الديمقراطي في سوريا

لتحميل التقرير:
http://syrianexperthouse.org/

لا تستطيع سوريا الوصول إلى الحرية السياسية الحقيقة بشكل منفصل عن الحرية الاقتصادية والعكس صحيح، فالنهضة الاقتصادية في سوريا يجب أن تقوم جنبا إلى جنب مع النهضة السياسية التي تحصل الآن، ولم نعد نستطيع القول أن الوقت ما زال مبكرا لموازنة هذه النهضة، فمع انضمام الشعب السوري إلى ركب الشعوب الديمقراطية، واستعادة مكانته الشرعية في المجتمع الدولي، وتحقيق السلام والاستقرار أصبح لزاما على الشعب السوري أن يبدأ بتأسيس سوق اقتصادي حر، ومحاولة تقوية إدماجه مع سوق البضائع والخدمات والأفكار محليا وعالميا على نحو تدريجي، على على جهة، و ريا بإيجاد قطاع خاص منظم وناموميمكننا توصيف نموذج اقتصادي جديد في سوريا بإيجاد قطاع خاص منظم ونام على جهة، وعلى الجهة الأخرى التأسيس لحكم ديمقراطي مسؤول، ليكون هذا النموذج قادراً على تلبية طموحات الشعب للحرية، والكرامة، والوظائف، والازدهار.

توصيات خطة التحول الديمقراطي في سوريا في المجال الاقتصادي:

يمكن إجمال ما توصل له أعضاء بيت الخبرة من سياسات مقترحة وتوصيات في النقاط التالية:

أولا: أولويات الحكومة الانتقالية:

١. الاستمرار في دفع رواتب العاملين في القطاع العام.
٢. تأمين مساكن مؤقتة للاجئين والنازحين لحين تمكينهم من العودة لمساكنهم.
٣. تأمين الخدمات الأساسية للاجئين والنازحين من غذاء ولباس وعلاج وغير ذلك.
٤. تأمين حماية الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
٥. الإعداد من أجل إعاة هيكلة القطاع العام والهيكلية الإدارية للدولة.
٦. العمل على استرجاع الأموال والممتلكات المجمدة في الخارج.
٧. تجميد واستعادة الأصول المنقولة وغير المنقولة لحزب البعث.
٨. تشكيل لجنة لدراسة العقود المبرمة من قبل النظام مع الدول والمنظمات الدولية.
٩. إصدار قرار بإلغاء كافة العقود المبرمة من قبل النظام السوري في الفترة ما بين آذار ٢٠١١ وتاريخ تشكيل الحكومة الانتقالية.
١٠. إنشاء صندوق لدعم سوريا ولإعاة ا لإعمار.
١١. إصدار قانون عام بإعادة الممتلكات المؤممة من قبل الدولة لأصحابها.
١٢. تبديل العملة السورية الحالية، وهو ما يحتاج لاستقرار اقتصادي وقد تحتاج فترة طويلة من الزمن.
١٣. العمل على رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا.

ثانياً: السياسات المرجو اتخاذها من قبل الحكومة الانتقالية:

١. مواجهة التضخم العالي المنتظر.
٢. تهيئة الأجواء لدخول رؤوس الأموال بسلاسة منذ اليوم الأول.
٣. حماية العملة من الانهيار وذلك بعدد من الإجراءات التي سبق ذكرها كالاستمرار في دفع الرواتب وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين. في الواقع العملة في طور الانهيار وهذاشيء متوقع في ضوء الأحداث الجارية في سوريا منذ أكثر من عامين، غير أن دور الحكومة هنا سيكون محاولة تقليص حجم هذا الانهيار وذلك من خلال سياسات أخرى أيضا كضبط دولرة العملة السورية وتحرير منضبط لدخول العملة الصعبة أن يقوم البنك المركزي بسياسة تقويم اضطراري.
٤. التمسك بمبادئ الحكم الرشيد.
٥. تعزيز وتفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار وباقي دول العالم وخاصة أصدقاء سوريا من أجل حثهم على ضخ الاستثمارات في السوق السوري.
٦. العمل على رفع كفاءة العامل السوري في مختلف المجالات.

الرؤية الإقتصادية لسوريا الجديدة

اجتماع كبار مسؤولين مجموعة أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء الاقتصاد السوري
أبوظبي ٢٤ مايو ٢٠١٢

نتطلع في سورية الجديدة إلى استئناف سير النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

١. التركيز على استمرار وحماية الخدمات العامة المهمة، والحساسة مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والمرافق العامة كوسائل المواصلات، والتعليم، والصحة.
٢. حماية المنشآت، والمرافق العامة، والخاصة لاسيما في المرحلة التي تَلي سقوط النظام مباشرة.
٣. إعادة بناء المدن السورية التي دمّرها النظام خلال حربه على الشعب السوري.
٤. محاربة التضخم، ودعم استقرار العملة السورية.
٥. نتطلع في سورية الجديدة إلى صون عمل وفعالية الخدمات والمنشآت العامة من خلال:
٦. الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام من خلال دعم الميزانية من المانحين الدوليين، واستئناف الصادرات، وزيادة الدخل العام عن طريق تحصيل الضرائب.
٧. تحسين كفاءة العاملين في القطاع العام، والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل القطاعات الإدارية.
٨. ستؤسس سورية الجديدة لدولة القانون وتشجيع الحكم الصالح الرشيد من خلال:
٩. تعزيز مبادئ الشفافية، والمحاسبة.
١٠. محاربة الواسطة، والمحسوبية، والفساد.
١١. ضمان استعادة الممتلكات، والأموال المنهوبة من قبل النظام السابق للدولة السورية.
١٢. ضمان حق كل مواطن سوري في المحاكمة العادلة أمام قضاء عادل ونزيه، مع ضمان التطبيق العادل والناجز للأحكام القضائية.
١٣. تطوير نظام ضريبي يقوم بتحصيل، وإعادة توزيع العائدات تماشياً مع الأهداف الوطنية.
١٤. تشجيع اللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية للبلديات على مستوى كافة المدن السورية.
١٥. نتطلع في سورية الجديدة لإعادة وصول الموارد، والبضائع والخدمات السورية للأسواق العالمية، من خلال:
١٦. العمل مع شركائنا الدوليين لضمان رفع العقوبات الاقتصادية فور سقوط النظام الحالي.
١٧. تعزيز وتفعيل العلاقات التجارية مع دول الجوار، ومع الشركاء التجاريين ذات المكانة في الاقتصاد والسوق العالمي.

نتطلع في سورية الجديدة لتقوية ودعم القطاع الخاص من خلال:

١. تطبيق سياسات التنافسية، وإجراءات الشفافية.
٢. إصلاح القطاع المالي لتهيئة البيئة الاستثمارية، ليبدأ رجال الأعمال السوريين أعمالهم أو يبدأوا بتوسيعها.
٣. تركيز الاهتمام على احتياجات، ودعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.
٤. ضمان المسئولية الحكومية، والاجتماعية لإعادة بناء القطاعات المملوكة للدولة.
٥. خلق مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية.
٦. تشجيع الجاليات السورية في الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.
٧. نتطلع في سورية الجديدة إلى تشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال:
٨. تمكين المرأة السورية، وتعزيز مشاركتها في كافة القطاعات السورية، بما فيها قطاع الأعمال.
٩. إلغاء كافة الممارسات التميزية على سبيل المثال تهميش الأكراد في منطقة الجزيرة.
١٠. صياغة سياسات وبرامج فاعلة لسوق العمل، وضمان توفير نظام كفء للضمان الاجتماعي.
١١. ضمان حرية التجمع لاستقطاب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

جدول المحتويات

أولا- المقدمة ٨
ثانيا- تاريخ التنقيب عن الفقط والغاز في سورية..... ٩
ثالثا- تقديرات احتياطي النفط والغاز بسورية..... ١٢
١- قارير الخبراء ١٢
٢- من منظور تقرير أممي..... ١٣
رابعا- توزع مناطق إنتاج النفط والغاز في سورية ١٤
خامسا- تكرير النفط في سورية..... ١٦
سادسا- تطور انتاج النفط والغاز..... ١٦
سابعا- شبكات أنابيب نقل النفط ومشتقاته والغاز والمستودعات..... ٢٢
ثامنا- إنتاج واستهلاك الطاقة ٢٠٠٠- ٢٠١٢ ..... ٢٤
تاسعا- الفوسفات في سورية ٢٦
عاشرا- الوضع المؤسساتي في وزارة النفط ٢٨
حادي عشر- منعكسات الأزمة على القطاع ٢٩
- تقديرات أولية لحجم الخسائر ٢٩
- آثار الأزمة على الشركات العاملة ٣١
ثاني عشر- المراجعة الشاملة للقطاع..... ٣٢
- مراجعة الوضع المؤسساتي..... ٣٢
- - مراجعة القطاع فنياً ٣٢
ثالث عشر- خطط العمل المطلوبة..... ٣٥
- قصيرة الأجل..... ٣٥
- متوسطة الأجلَ ٣٧
- طويلة الأجلَ ٤٠
رابع عشر- المطلوب من الدول الصديقة و رجال الأعمال السوريين والأجانب ٤٢
خامس عشر- كلمة أخيرة ٤٢
الملاحق..... ٤٣
الملحق ١ : موجز عن مشاريع الغاز الرئيسية..... ٤٣
الملحق ٢ : لمحة موجزة عن مؤسسات وزارة النفط ٤٧
الملحق الإحصائي ٥٣

أولاً- المقدمة

تم أنجاز الدراسة هذه بتعاون أكثر من خبير عملوا في مجال النفط لمدة تزيد عن ٣٠ عاماً، منطلقين من القناعة بوجود مجموعة حقائق وهي:

١- إرتباط النفط بالسياسة.

٢- النفط هو الهدف الرئيسي في النزاعات والحروب لأنه مصدر الطاقة.

٣- النفط يمُثل الكتلة الإقتصادية الكبرى في دعم الإقتصاد الوطني.

٤- تهافُت أصحاب النفوذ على السيطرة المؤسساتية على العمليات النفطية حتى يتم الفساد بشكل مقونَن.

٥- الإعتراف الصريح بصعوبة العمل في تقييم الوضع.

٦- مع استمرار زمن الصراع تزداد صعوبة العمل في تأهيل القطاع.

٧- هناك شبه إستحالة حالياً لتقدير الحجم الحقيقي للخسائر التي مُني بها هذا القطاع والتي نجزم أنها زادت عن ترليون دولار أو حسب بعض التقديرات ١,٤ ترليون دولار.

٨- الإصلاح المؤسساتي قبل الاصلاح الفني لأنه لم ينل قطاع في سورية فساداً مؤسساتياً كالذي جرى لقطاع النفط والغاز.

٩- إرتباط مصالح صناعة القرار النفطي بالقيادات المؤسساتية بحلقة متكاملة مقوننة.

ثانياً- تاريخ التنقيب عن النفط والغاز في سورية :

بدأت أعمال البحث والتنقيب عن النفط والغاز في سورية عام ١٩٣٣، وفي عام ١٩٥٦ تم أول تدفق تجاري من النفط في تركيب كراتشوك، وبدأ إنتاج النفط في سورية في أيار من عام ١٩٦٨ بوصول أول برميل من النفط إلى ميناء طرطوس. وفي قطاع الغاز بدأت الشركة السورية للنفط باستثمار الغاز المرافق لتوليد الطاقة الكهربائية منذ عام ١٩٧٥.

وإزداد النشاط الاستكشافي للشركة ليمتد إلى المناطق الوسطى والشرقية، بعد أن كانت محصورة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، وأصبح الغاز يشكل أحد مصادر الطاقة الرئيسية. وابتداءً من عام ١٩٨٤ اكتشف النفط الخفيف في دير الزور بعد أن كانت معظم الاكتشافات قبل عام ١٩٨٤ من النفط الثقيل.

ويمكننا أن نميز ثلاث مراحل في تاريخ الدراسات التي تهدف إلى اكتشاف النفط في شمال شرق سورية:

المرحلة الأولى: ١٨٥٠ – ١٩٣٠ وتميزت هذه المرحلة بتنفيذ دراسات جيولوجية لمناطق مختلفة من أراضي القطر، ولم تشهد هذه المرحلة أي عمليات حفر.

المرحلة الثانية: ١٩٥٨ – ١٩٣٠ تميزت هذه المرحلة بـ:

1. تنفيذ ورسم خرائط جيولوجية بمقاييس مختلفة لسورية ولبنان على يد مجموعة من الجيولوجيين الفرنسيين بإشراف الدكتور لويس دوبرتريه.
2. بدأت عمليات الحفر الأولى مابين (١٩٤١ – ١٩٣٩) من قبل شركة نفط سورية كفرع من شركة نفط العراق، حيث تم حفر خمسة آبار هي: (ديرو – ضبيات – الشريفة – جبسة١ – جبسة٢) دون العثور على نفط بكميات تجارية بينما تم اكتشاف الغاز في طبقة الجريبي في تركيب الجبسة، حيث تم ايقاف الحفر بسبب الحرب العالمية الثانية.
3. عادت الشركة إلى القيام بأعمال التنقيب في عام ١٩٤٧ وانتهت في عام ١٩٥١ حيث تم حفر خمسة آبار هي: (بافليون

– الضلعة – طوال العبا – الغونا – كبيبة) وبئراً ثالثا في جبسة ، حيث أوقفت الشركة نشاطاتها وتنازلت عن كامل منطقتها بدعوى عدم الحصول على نتائج إيجابية.

4. إستؤنفت عمليات التنقيب عام ١٩٥٥ حيث حصلت شركة نجيب منهل على امتياز للبحث عن النفط في أراضي القطر العربي السوري وحفرت أول بئر في كراتشوك بتاريخ ١٩٥٦/٣/٣١ وإستمرت بحفر التركيب نفسه حيث أنهت أعمالها في ١٩٥٨/١٠/٥ إذ تم العثور بنتيجة أعمالها على نفط تجاري في القطر العربي السوري، إلا أن أعمالها أنهيت نظراً لمخالفتها شروط الامتياز.

المرحلة الثالثة: تعد الدراسة التي قامت بها البعثة الجيولوجية السوفيتية – بإشراف الدكتور بونيكاروف التي امتدت في الفترة (١٩٥٨ – ١٩٦٣) من أهم الدراسات التفصيلية التي تمت للقطر العربي السوري، حيث تم إصدار خرائط جيولوجية بمقاييس مختلفة لكامل أراضي القطر العربي السوري مدعمةً بمذكرات إيضاحية تفصيلية، كما وضحت الملامح التكتونية للقطر و اعتبرت هذه الدراسة أول بحث متكامل عن جيولوجية القطر العربي السوري، ولا تزال هي المرجع لكافة الدراسات الجيولوجية.

- عام ١٩٥٨ أحدثت الهيئة العامة للبترول، وأنيط بها تنفيذ أعمال الحفر منذ ذلك التاريخ وتم اكتشاف العديد من التراكيب مثل: (حقل رميلان ، ليلاك ، حمزة ، خربت ، ديريك ، عليان).

- عام ١٩٥٩ عثرت شركة كونكورديا على النفط في حقل سويدية، وتم تأميم هذه الشركة عام ١٩٦٤.

وفي عام ١٩٦٤ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٣٢ الذي حظر منح ترخيص للتنقيب و الاستثمار للشركات الأجنبية وحصرها بحق الدولة .

وقد تطورت الصيغ القانونية للجهات المشرفة على أعمال التنقيب والإنتاج النفطي إلى أن شعرت الدولة بأن هذه الفعاليات تحتاج إلى شركة مختصة فأصدرت المرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ١٩٧٤ والذي أحدثت بموجبه الشركة السورية للنفط، أحدثت إلى جانبها شركات أخرى متخصصة في مجالات التكرير والنقل، وترتبط جميعها بوزارة النفط والثروة المعدنية .

تحتل الشركة السورية للنفط أهم المراكز الإقتصادية في القطر العربي السوري سواء من الناحية المادية، أو من الناحية الإجتماعية إذ تستقطب حوالي / ١٦٠٠٠ / عاملاً موزعين على مديرياتها وفق هيكلها الإداري، تقدم لهم ولأسرهم الخدمات السكنية والرعاية الصحية الكاملة .

تتولى الشركة السورية للنفط كافة الأعمال المتعلقة بصناعة استخراج النفط والغاز، بدءاً من أعمال البحث والتنقيب عن هذه الثروة الوطنية وانتهاء بضخ النفط والغاز ضمن الأنابيب إلى المصافي المحلية أو الموانئ للتصدير مروراً بكافة عمليات الإستكشاف والحفر، ومن الدراسات الخزينة الى الإنتاج والتجميع والتطوير والضخ ضمن الأنابيب.

مراحل التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز:

تشتمل عملية استكشاف النفط كافة الطرق والأبحاث المؤدية لتحديد وجود التراكيب الجيولوجية ومن ثم تحديد الموقع المرشح للحفر وهي:

- المسح الجيولوجي
- المسح الجيوفيزيائي: ويشمل:

- المسح الثقلي
- المسح المغناطيسي
- المسح السيزمي (الإهتزازي) بنوعيه (الإنكساري والإنعكاسي)

- المسح الجيوكيميائي
- اختيار موقع البئر التنقيبية
- حفر الآبار

دور الشركة السورية للنفط في مجال الإستكشاف:

قامت الشركة منذ تاريخ تأسيسها بالمشاركة والإشراف على وضع الخارطة الجيولوجية للقطر بموجب عقد التعاون مع الاتحاد السوفيتي. مع تنفيذ المسح الثقلي والمغناطيسي لكامل مساحات القطر. مما ساهم بتوجيه أعمال المسح السايزمي بكثافات مختلفة وفق درجات المأمولية البترولية بحيث تراوحت الكثافة بين (٠,٣ – ٢,٥) كم/كم٢، وقد تمّ التوصل من خلال هذه الأعمال إلى:

أ- توضيح البنية الداخلية للغطاء الرسوبي وتحديد سماكته في مختلف مناطق القطر

ب- وضع مخطط لبنية القاعدة البلورية .

ج- رسم الحدود العامة لمختلف الوحدات التكتونية وربط نتائجها مع الأعمال الجيوكيميائية والجيولوجية لتحديد مأمولية هذه الوحدات بترولياً .

د- إنشاء المقاطع السايسموجيولوجية التي ساعدت في توضيح الشكل التركيبي لمختلف التكوينات تحت السطحية، وقراءة تاريخ التطور الجيولوجي .

ه- إكتشاف المئات من التراكيب تحت السطحية المؤملة بترولياً.

دور الشركة السورية للنفط في مجال الحفر:

أ- تنفذ الشركة السورية للنفط أعمال الحفر الإستكشافي والإنتاجي في كافة أرجاء القطر، إلا أنه بسبب اكتشاف النفط والغاز التجاري في أواسط وشرق وشمال شرق القطر فقد تركزت أعمال الحفر ضمن هذه المناطق.

ب- تم تنفيذ أعمال الحفر التنقيبي في /٣٤٣/تركيباً حتى /٢٠٠٣/٧/ نفذت منها الشركة السورية للنفط /١٩٢/ تركيب والباقي حفرت من قبل الشركات التعاقدية وبإشراف من الشركة السورية للنفط .

ج- شكلت التراكيب المحفورة حالياً نسبة ٣٩٪ من مجمل التراكيب المكتشفة في القطر. وهذا ما دعا الشركة إلى

فتح بعض المناطق أمام الشركات النفطية العالمية للعمل الإستكشافي، بهدف تسريع عمليات الإستكشاف ومعرفة إمكانيات القطر الفعلية بأقصر مدة ممكنة.

د- عدد الآبار المحفورة في القطر بحدود /٢٩٠٠/ بئراً (إستكشافي، تنقيبي وإنتاجي

ومما يذكره الخبراء في هذا الصدد أنه نحتاج الى حوالي مائة عام لتتم أعمال التنقيب والإستكشاف بالشكل الذي يحدد معرفة الامكانيات الحقيقية لوجود احتياطيات اضافية، لذلك فإن عمر النضوب النفضي مرهون بهذه الخطوات

ثالثاً- تقديرات احتياطي النفط والغاز بسورية

١. من خلال تقارير الخبراء

تتفاوت بشكل كبير تقديرات الإحتياطي المؤكد من النفط في سورية حسب الجهات التي تصدر عنها هذه التقديرات، فقد أشار التقرير المعد من قبل مجموعة من الخبراء السوفييت عام ١٩٨٩ لتقييم الاحتياطي الكموني للنفط والغاز في سورية من مختلف الدرجات (المؤكد والمتوقع الكموني) إلا أن الاحتياطي الجيولوجي من الدرجات كلها يساوي ٤٣ مليار برميل نفط مكافئ منها ٣٤,٢٥ مليار برميل نفط ومكثفات، ٨,٧٥ مليار برميل نفط مكافئ من الغاز المرافق والحر بما فيه غاز القبعات.

فيما يقدر تقرير آخر الاحتياطي المكتشف حتى نهاية عام ٢٠٠٢ من الدرجتين المؤكدة والمؤملة بـ ٢٨,٦ مليار برميل منها ٢٤,٦ مليار برميل نفط ومكثفات، و ٤ مليار برميل نفط مكافئ من الغاز بأنواعه.

وتقرير ثالث يقدر الاحتياطي الكموني المتبقي بـ ١٤,٢ مليار برميل نفط مكافئ، منها ٩,٦ مليار برميل نفط ومكثفات، و٤,٨ مليار برميل مكافئ من الغاز بأنواعه.

و قد قدرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابيك) الاحتياطي المؤكد للنفط في سورية بـ ٣,١٥ مليار برميل، والإحتياطي المكتشف بـ ٦,٩ مليار برميل.

أما وزير النفط السوري آنذاك فيؤكد أن إحتياطي سورية النفطي يبلغ نحو ٦,٧ مليار برميل، وقد تم انتاج ٤,٣ مليار برميل، وبقي ٢,٤ مليار برميل كإحتياطي نفطي قابل للإنتاج.

إن هذا التفاوت الكبير في تقديرات الإحتياطي المؤكد من النفط في سورية لا يتيح إمكانية التقييم الحقيقي للمواد النفطية، ومن أجل إظهار الأهمية النسبية للنفط السوري على مستوى العالم، سوف نعتمد تقديرات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، فنجد أن إمكانات سورية النفطية متواضعة جداً أمام الدول العربية وأمام بقية دول العالم الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، حيث لايتجاوز الإحتياطي السوري من النفط ٠,٥٪ من مجمل الاحتياطي العربي و ٠,٣٪ من مجمل الإحتياطي العالمي من النفط، والعراق ١٠,٩ ٪ والإمارات العربية المتحدة ٩,٢٪ والكويت ٩,١٪.

وقد أصبح نضوب النفط حقيقة علمية ليس في سورية وحدها، بل لدى جميع البلدان المنتجة للنفط، ولعل في إحصائيات منظمة (أوبك) فيصلاً لقضية النضوب، حيث أكدت في دراسة لها أن النفط العالمي سينضب جميعه عام ٢٠٥٠ رغم المحاولات المتكررة في مختلف الدول لتأخير أجل النفط.

ويعد منحنى هوبرت أفضل طريق لقياس عمر النفط، فهو يفترض أن إنتاج النفط يتطور على شكل قطع ناقص، يصل إلى ذروته عندما يتم إستخراج نصف الاحتياطي القابل للإستخراج، ثم يبدأ بعده بالإنخفاض، وعلى فرض إستمرار إنتاج النفط بالمعدلات الحالية على مستوى العالم، فإن عمر النفط المؤكد على مستوى العالم سيكون ٤٢ سنة، ولكن الصورة سوف تتغير في حال حدوث أي زيادة سنوية في الإنتاج إذ إنَّ زيادة سنوية مقدارها ١,٥٪ فقط سوف تقلل العمر المؤكد للنفط على مستوى العالم إلى ٣٣ سنة، أما في حال اعتبار الإضافات المتوقعة للإحتياطات فإن هذا العمر قد يرتفع إلى ٦٠ وحتى ٨٠ سنة.

بالنسبة للدول العربية فإن العمر المؤكد للنفط حسب معدلات الإنتاج الحالي سوف تكون ٨٨ سنة للسعودية، و ١٣٢ سنة بالنسبة للكويت، و ١٢٠ سنة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة في حين نجد أن هذا العمر ينخفض بشكل كبير بالنسبة إلى النفط السوري، حيث لا يزيد العمر المؤكد للنفط في سوريا على ٢٠ سنة في أحسن الأحوال إذا بقيت معدلات الاستخراج على حالها ولم تتم أية إضافات جديدة إلى الإحتياطي المؤكد.

٢- إحتياطي النفط الغاز من منظور تقرير أممي

(تم ذكر هذه الفقرة بالرغم من تكرار بعض المعلومات لأهميتها في فهم الاحصائيات النفطية لاسيما الاحتياطي منها. ولمعرفتنا الكاملة بمعد التقرير وهو من الثقات ونعتقد جازمين انه السيد المهندس عبدو حسام الدين معاون وزير النفط المنشق)

وفي سياق مشابه لماذكر أعلاه قدر تقرير أممي، الإحتياطي الجيولوجي للنفط الخام في سورية بنحو ٢٤,١٠١ مليار برميل، والإحتياطي القابل للإنتاج بحوالي ٦,٧٩٠ مليارات برميل، والإحتياطي المتبقي القابل للإنتاج بحوالي ٢,٧ مليار برميل. يذكر، أن التقرير الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا « الإسكوا " حمل عنوان: "دراسات حالة الإجراءات المعتمدة في ترشيد الإستهلاك وتحسين كفاءة الطاقة بقطاع إنتاج النفط والغاز الطبيعي في دول مختارة أعضاء ب " الإسكوا " – دراسة حالة الجمهورية العربية السوري". وأشار التقرير إلى أن هناك جهودا حثيثة لتنفيذ

خطط تهدف إلى رفع أرقام الإحتياطي المؤكد لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي ووضع الحقول المكتشفة في الإنتاج. وبين التقرير، أن النفط والغاز الطبيعي يشكلان المصدرين الأساسيين للطاقة في الجمهورية العربية السورية حتى الآن. وتضم الإسكوا « ١٣ دولة عربية هي: سورية والإمارات العربية، البحرين، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، السعودية واليمن. وقدر التقرير الإحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي بكل أنواعه في سورية بنحو ٧٠٥ مليارات متر مكعب، في حين أن الإحتياطي القابل للإنتاج بحوالي ٤٠٥ مليارات متر مكعب. وأعاد التقرير إلى الذاكرة. بأن إنتاج النفط بلغ ذروته في عام ٢٠٠٤ حيث وصل إلى ٦٠٠ ألف برميل يوميا، ثم بدأ بالإنخفاض التدريجي حتى وصل إلى ٤٣٢ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠٥، أما إنتاج الغاز الطبيعي فقد تزايد خلال هذه الفترة إلى أن وصل إلى ٢٤ مليون متر مكعب يوميا.

رابعاً- توزع مناطق إنتاج النفط والغاز في سورية

تتركز حقول النفط المكتشفة والمنتجة في المربع الشمالي الشرقي من سورية الذي ينتهي جنوباً عند خطوط نقل النفط العراقي وغرباً عند خط طول حقل المدورة (ما بين البلعاس وخناصر). وتجمع كلها في خمسة تشكيلات.

- **التشكل الأول:** من الشمال بتشكل قره تشوك – الرميلان الذي يضم مجموعة من الحقول الصغيرة والمتوسطة المنتجة أهمها (حقول السويدية ١+٢) والرميلان وقره تشوك وعين ديوار – المالكية وليلاك وناعور وبباس.
- **التشكل الثاني:** تشكل الحسكة – الشدادة ويضم حقول: جبسة، غونة، تشمبة، كبيبة، شيخ سليمان، الشيخ منصور، تشرين، أبو حيدر، الهول.
- **التشكل الثالث:** الفرات: الذي يضم الحقول المنتشرة على جانبي نهر الفرات ما بين معدان والبوكمال وأهمها:

الورد والأحمر ورتقة وعكاش والطيانة والعشارة و (عمر١+٢ +٣) والبرغوث والمالح وتنك ومجموعة الحقول المحيطة بدير الزور كحقل ديرو شمالاً وحقول عطا والطابية والجفرة شرقاً وحقول التيم والشولا جنوباً.

- **التشكل الرابع:** تشكل الرصافة – جبل البشري الذي يضم ٢٠ حقلاً تمتد ما بين الرصافة وجبل البشري أهمها: البشري الجنوبي، وادي جريب ووادي الأبيض وحقل الجمال، والراس وحليمة وصفيح ووهب والعمالة وفهدة.

- **التشكل الخامس والأخير:** هو تشكل المنطقة الوسطى بين تدمر والبلعاس، ويضم مجموعة من الحقول أهمها: الأرك وضبيان والسخنة والشاعر والبلعاس والرسم وشريفة وأبو رباح، ومازال التنقيب جارياً لكشف حقول جديدة في مواضع أخرى ولا سيما فيما بين السلاسل التدمرية الشمالية والشرقية ولبنان الشرقية.

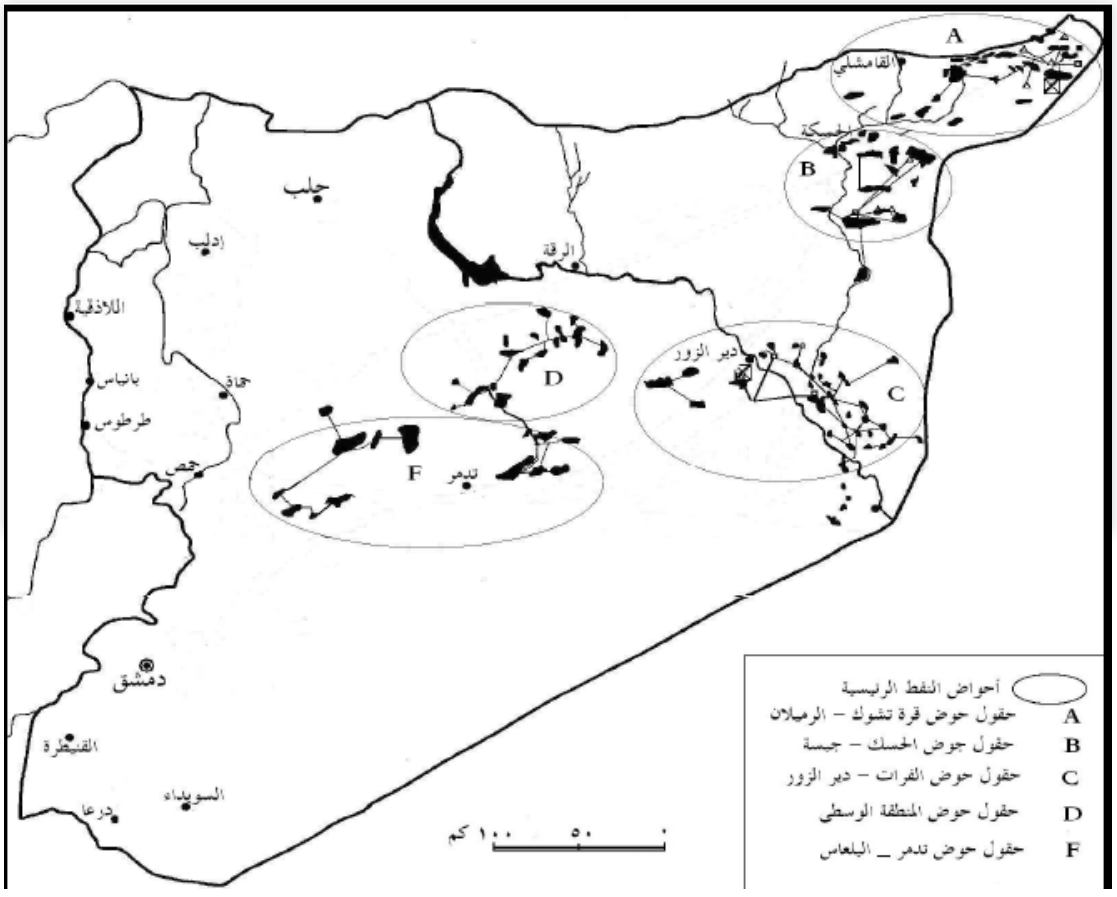

(خاريطة رقم /١/ توضح التشكلات الخمسة لتواجد النفط)

خامساً- تكرير النفط في سورية

أقيمت مصفاتان للنفط لتأمين حاجة سورية من المشتقات النفطية في حمص وبانياس. تبلغ استطاعة مصفاة حمص نحو٦ مليون طن في السنة. وقد طورت وحدات التقطير فيها لتأمين حاجة السوق الداخلية من المشتقات النفطية. كما أضيف إليها معمل مزج الزيوت المعدنية الذي يصل إنتاجه إلى ٧٠ ألف طن في السنة من زيوت المحركات والزيوت الصناعية.

أما مصفاة بانياس فتبلغ استطاعتها نحو ٦,٣ مليون طن بالسنة. وقد ألحق بها عدد من الوحدات لزيادة إنتاج المازوت والفيول والغاز المنزلي ولمعالجة صيغة الأوكتان في البنزين.

سادساً- تطور انتاج النفط والغاز

١. تطورات إنتاج النفط للسنوات (٢٠٠٠- ٢٠١٢)

بدأت سورية إنتاج النفط عام ١٩٦٨ كما قلنا بجهود الشركة السورية للنفط (لاحقاً المؤسسة العامة للنفط)، وبدعم فني وتقني من قبل الإتحاد السوفيتي ذلك الوقت، وفي عام ١٩٧٤ فتحت الحكومة القطاع للإستثمار الأجنبي من خلال عقود الخدمة. تزايد الإنتاج منذ أواسط الثمانينات، وكانت المكتشفات الجديدة الأكثر أهمية في أول التسعينات مع تزايد إنتاج النفط الخفيف الذي أصبح يشكل نحو ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج أواسط التسعينات، و بلغ الإنتاج الكلي حده الأعظمي عام ١٩٩٦بما يعادل ٥٨٢ ألف برميل يوميا (من النفط الثقيل والخفيف متضمنا إنتاج المكثفات المرافقة للغاز)[١]، بدأ الإنتاج بالتراجع منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١١ بمعدل وسطي سنوي يزيد عن -١,٥٪[٢] رغم المكتشفات الجديدة وعمليات التطوير لبعض الحقول. التسارع في تراجع الإنتاج بدأ منذ عام ٢٠٠٤، و كان التراجع الرئيسي في

١ - مصدر: Energy Information Administration www.eia.doe.gov/cabs/Syria/Oil.html (country analysis briefs- Syria)

٢ - مصدر: المجموعات الإحصائية لأعوام 2002، 2006، 2008، 2010، وبيانات وزارة النفط

إنتاج النفط الخفيف لدى الشركات المشتركة (المشكلة بين شركات عقود الخدمة والمؤسسة العامة للنفط)، والذي قارب -٥٪ سنويا. المخطط البياني التالي يظهر هذا التراجع في الإنتاج.

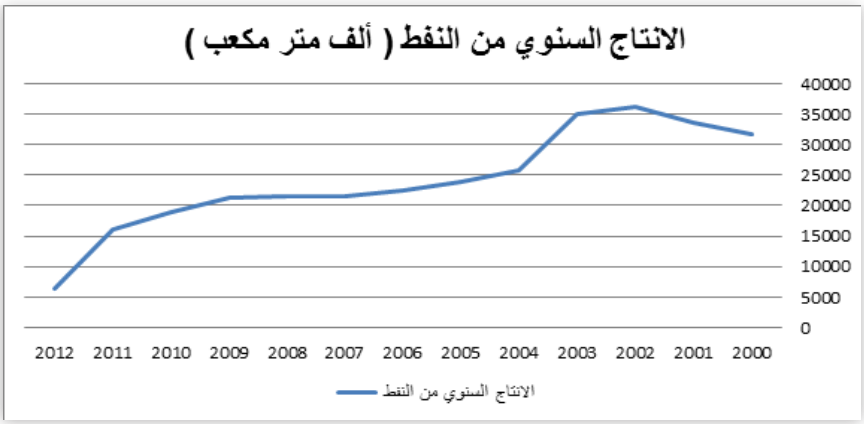

(الشكل رقم /١/ منحني الانتاج السنوي من النفط)

يبدو واضحاً أن التراجع قد كان مستمرا ويزداد حدة مع السنوات منذ ٢٠٠٤ على نحو خاص. حاولت الشركة السورية للنفط الحد من الاتجاه العام الذي بدأ أواخر التسعينات بالبروز مع نضوب بعض الآبار وتراجع إنتاج أخرى، من خلال تكثيف عمليات الاستكشاف وتطوير عمليات الاستخراج واستخدام تقنيات أكثر تطورا، وقامت منذ ٢٠٠١ بطرح عدد من البلوكات الاستكشافية، ومعالجة التراجع في إنتاج بعض الآبار مثل حقل عمر والجبسة اللذين بلغا مرحلة النضج، بالإضافة إلى غيرهما من الحقول، حيث وقعت الشركة الصينية (CNOC) مع الشركة السورية للنفط عقد تطوير حقل كبيبة (لرفع قدرته الإنتاجية من ٤,٥ ألف برميل / يوميا إلى ١٠ ألاف)، وعقدا مع شركة " تنجانيكا" الكندية لتطوير إنتاج حقول تشرين وعودة والشيخ منصور، وعقود أخرى لتطوير إنتاج حقول الشيخ سليمان و جريب (زيادة الطاقة الإنتاجية من ٨,٧٠٠ برميل / اليوم إلى ٣٠,٠٠٠ برميل / اليوم على مراحل)[٢]. لقد حافظت سورية على مستوى إنتاج يقدر ب ٣٨٦ ألف برميل/ اليوم عام ٢٠١٠. بعد انطلاق انتفاضة السوريين للإنتقال من الاستبداد الى الديمقراطية، صدرت عدة قرارات عقوبات إقتصادية من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على سورية شملت الحظر على الإستثمارات وعلى الصادرات السورية من الخام بالإضافة إلى الواردات من المشتقات النفطية، مما أدى لانسحاب الشركات العربية من سورية وأغلقت آبارها، فانسحبت بخاصة شركات شل الهولندية وتوتال الفرنسية وبتروكندا الكندية وأينا الكرواتية من سورية وأغلقت بعض الحقول، فبدأ الانتاج بالتراجع وهبط أواخر عام ٢٠١١ إلى ٣٣٠ ألف برميل في اليوم حسب تقديرات وزارة النفط والثروة المعدنية السورية، ونتيجة استمرار قصف النظام خاصة في محيط مدينتي حمص ودير الزور وتضرر أنابيب نقل النفط الخام فقد انخفض الإنتاج إلى ما يقارب ٢٠٢ ألف برميل يوميا بين كانون الثاني ٢٠١٢ و نهاية أيلول من ذات العام (حسب بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية)، وهي تقارب طاقة المصفاتين العاملتين في سورية ثم انخفض الانتاج الى نحو ٧٠ ألف برميل في اليوم في نيسان ٢٠١٣ بعد سيطرت قوات المعارضة على العديد من حقول النفط، بينما بقيت بعض حقول الشركة السورية للنفط في شمال شرق سورية تحت سيطرة النظام بالتنسيق والتعاون مع بعض القوى المتواجدة في المنطقة وهي تنتج وتضخ النفط عبر أنابيب تمر على امتداد مئات الكيلومترات وتجتاز مساحات شاسعة تسيطر عليها قوى المعارضة.

٣ - gov.doe.eia.www _Syria ,Briefs Analysis Country – Administration Information Energy

٢- تطورات إنتاج الغاز الطبيعي (٢٠٠٠- ٢٠١١):

تأخر استثمار الغاز الطبيعي في سورية بشكلية الحر والمرافق إلى بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث بدأت سورية بإستخدام الغاز المرافق في حقول السويدية عام ١٩٧٢، لإنتاج الطاقة الكهربائية لأغراض الحقول، وتوسعت الشركة السورية للنفط في نشاطها الإستكشافي ليشمل المنطقة الوسطى إلى جانب المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، وقد تم اكتشاف عدد من المكامن للغاز الحر خلال السنوات الماضية، شجعت على إقامة عدد من المشاريع لمعالجة الغاز وإنتاج الغاز النظيف، مثل معمل غاز الجبسة و إيبلا (شركة إيبلا للنفط بين المؤسسة العامة للنفط وشركة بترو كندا) الذي بلغ إنتاجه نحو ٢,٤ مليون م^{٣}/ اليوم وحوالي ٣٠٠٠ برميل من المكثفات والنفط ونحو ١٢٠طن/ اليوم من الغاز المنزلي عام ٢٠١٠، ومشروع معمل حيان للغاز الذي تم إنجازه أواخر عام ٢٠٠٩(شركة حيان للنفط والغاز بين الشركة السورية للنفط وشركة اينا Nafte Industrija -INA) وكان مقدرا له معالجة نحو ٤ مليون م^{٣} /الغاز/ اليوم وإنتاج ٣,٧ مليون م^{٣}/ اليوم من الغاز النظيف و٥٠٠٠ برميل/ اليوم من المكثفات و١٨٠ طنا من الغاز المنزلي. بلغ إنتاج سورية من الغاز المسوق عام ٢٠١٠ نحو ٨,٩ مليار م^{٣} وقد تراجع عام ٢٠١١ إلى نحو ٧,١ مليار م^{٣} حسب التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٢ لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[٤]، علما بأن ما يتراوح بين ٢٥ و٣٥٪ من إجمالي الغاز المنتج يتم إعادة حقنه في آبار النفط لتحفيز الإنتاج فيها، والباقي يتم توريده لتغذية محطات إنتاج الطاقة الكهربائية ولإنتاج الغاز المسال « المنزلي». على الرغم من التوسع في الاكتشافات للغاز الحر ودخولها في الإنتاج فإن ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي إنتاج الغاز في سورية هو من الغاز المرافق،

هذا وتتولى الشركة السورية للغاز إدارة وتشغيل وصيانة البنى التحتية الغازية (معامل، محطات، شبكات نقل الغاز) وكذلك إستكمال تطوير الإكتشافات الجديدة لتأمين حاجة سوريا من الغاز حيث تقوم الشركة حالياً باستثمار معامل الغاز التالية: ١- معمل غاز السويدية. ٢- معمل غاز الجبسة. ٣- معمل غاز دير الزور(الطابية). ٤- معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى. ٥- محطات غاز المنطقة الوسطى. كما تشارك بتشغيل و صيانة المعامل التالية: ١- معمل غاز العمر ٣- معمل غاز حيان ٤- معمل غاز إيبلا من خلال مهندسيها وفنيها المفرزين الى شركات عقود الخدمة والتي تشكل حوالي ٨٠٪ من الكادر. كما تقوم الشركة بإدارة شبكة متكاملة لنقل وتوزيع الغاز تغطي أراضي الجمهورية وبأقطار مختلفة يصل طول الشبكة إلى حوالي ٢٥٠٠ كم تمكن من توصيل الغاز المنتج و المعالج في معامل الغاز إلى المستهلكين وفق نسب استهلاكية كما يلي :

١- وزارة الكهرباء ٨٨ ٪ ٢- وزارة الصناعة ٥ ٪ ٣- وزارة النفط ٧ ٪ و بالرغم أن معمل غاز الجبسة قد توقف نتيجة الظروف الحالية التي يمر بها قطرنا الحبي من تعنت النظام وإمعانه في تدمير كل شيء، يبلغ إنتاج الشركة حالياً من الغاز ما يقارب /١٥/ مليون م٣ غاز يومياً. تقوم الشركة حالياً بمتابعة تنفيذ مشاريع تنمية وتطوير المصادر الغازية الحالية و المستقبلية والتي نلخصها بأهم مشروعين: ١- مشروع غاز شمال المنطقة الوسطى: حيث تم تطوير ٩ حقول في شمال المنطقة الوسطى على مراحل، وذلك بإنشاء نظام تجميع للغاز وإقامة معمل لمعالجته في موقع التويناں باستطاعة ٣,٤ مليون م ٣ / يوم غاز خام ينتج عنها ٣ مليون م٣/يوم غاز نظيف، و٥٣طن/يوم من الغاز المنزلي، و ٢٠٠٠ برميل / يوم مكثفات. تم التعاقد مع شركة ستروي ترانس غاز لتنفيذ المشروع وهو حالياً قيد التنفيذ، ومن المتوقع بدء تجارب الإقلاع خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٤، علماً أن قيمة المشروع ٢٩٠ مليون يورو إضافة الى ٤ مليارات ل.س.

٢- مشاريع توسيع شبكة نقل وتوزيع الغاز وهي: (مشروع توسيع محطة بانياس، مشروع انشاء محطة قياس لتغذية

٤ - التقرير الاحصائي السنوي 2012 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – الكويت -٢٠١٢ الجدول رقم ١١

محطة توليد الطاقة في تشرين الغازية، مشروع توسيع محطة دير علي، مشروع إنشاء محطة قياس لتغذية محطة توليد الطاقة في جندر، مشروع محطة قياس مع خط بطول حوالي ١٢ كم و قطر ١٨ انش في دير الزور، مشروع توسيع محطة الناصرية، مشروع تزويد باصات النقل الداخلي بالغاز، مشروع انشاء تفريعة ومحطة قياس لتغذية المنطقة الصناعية في عدرا بالغاز، مشروع تزويد معامل السيراميك في القطاع الخاص بالغاز) وتقدر القيمة الإجمالية لهذه المشاريع حوالي ٢٦ مليون يورو ومبلغ ٧١٥ مليون ليرة سورية كما تقوم الشركة بالإشراف على المركز الوطني للتدريب الذي تم إنشاؤه بالتعاون مع شركة بتروفاك العالمية من اجل رفع كفاءة العاملين وتدريب الخريجين الجدد من أجل الحصول على كوادر ذات كفاءة عالية تلبي حاجة الصناعة النفطية والغازية في سوريا. تم تجهيز المركز بالبنى التحتية والوسائل اللازمة للتدريب وفق المعايير العالمية، وتمت المباشرة في المشروع في نهاية عام ٢٠٠٩، وهو مستمر في تقديم خدمات التدريب لمختلف كوادر الشركات التابعة لوزارة النفط والثروة المعدنية حيث يتم تدريب حوالي ١٢٠ عامل سنوياً بمختلف الإختصاصات.

ومن أجل الإستثمار العقلاني والكامل للغاز الطبيعي أقيم في سورية مجموعة من المشاريع الضخمة منفردة أو مرافقة لمشاريع النفط تقوم بإستثمار الغاز بكميات كبيرة من مصادره الحرة والمرافقة. ففي مناطق الإنتاج القديمة للغاز في حقول الحسكة أقيم معمل لمعالجة ٣ مليون م٣ يومياً وفي حقول جبسة أقيم أيضاً معملاً لمعالجة ٢,٩٨ مليون م٣ يومياً. ينقل غازه المعالج إلى الأسواق الداخلية وإلى معمل السماد الآزوتي. ما أنجزت شركات عقود الخدمة عدداً من المشاريع المهمة. أهمها:

- مشروع غاز عمر الذي بدأ في الانتاج عام ١٩٩٢ ويقوم المعمل بمعالجة ٤,٥ مليون طن /يوم من الغاز المرافق وينتج ٤,٢ مليون طن /يوم من الغاز النظيف، تنقل الى المستهلكين في دمشق وحمص ومحردة بالإضافة الى (٣٥٠ – ٤٠٠) طن غاز منزلي، وحوالي ٤٠٠٠ برميل مكثفات / يوم ويمتد خط انابيب معمل غاز عمر الى محطة تشرين قرب دمشق وكذلك محطة الناصرية بطول ٤٣٨كم ويفرع عنها بالقرب من تدمر خط آخر باتجاه حمص بطول ١٨٥ كم لنقل الغاز الى محطتي جندر ومحردة والضغط التشغيلي لخط غاز عمر (١٠٢) بار واستطاعته ٤،٢ مليون طن / يوم ويبلغ قطر الخط ١٨ بوصة.

- مشروع استثمار الغاز الحر في حقلي عودة وحمزة:

دخل في الإستثمار عام ١٩٩٥ حيث تبلغ طاقة المشروع العظمى (مليون مترمكعب / يوم) والإنتاج الفعلي (٠,٩ مليون مترمكعب / يوم) من الغاز المجفف غير المعالج تستهلك في عنفات توليد الطاقة في السويدية، ويبلغ طول خط نقل الغاز من عودة الى السويدية ٥٢ كم وقطر ١٤ بوصة، اضافة الى خط غاز حمزة ___ السويدية بطول ١٧ كم وقطر٨ وخمسة أثمان بوصة.

وهناك معامل أخرى في دير الزور وغيرها.

- مشروع محطة القرية لتجميع وفصل الغاز ونقله إلى منطقة التيّم قرب دير الزور.

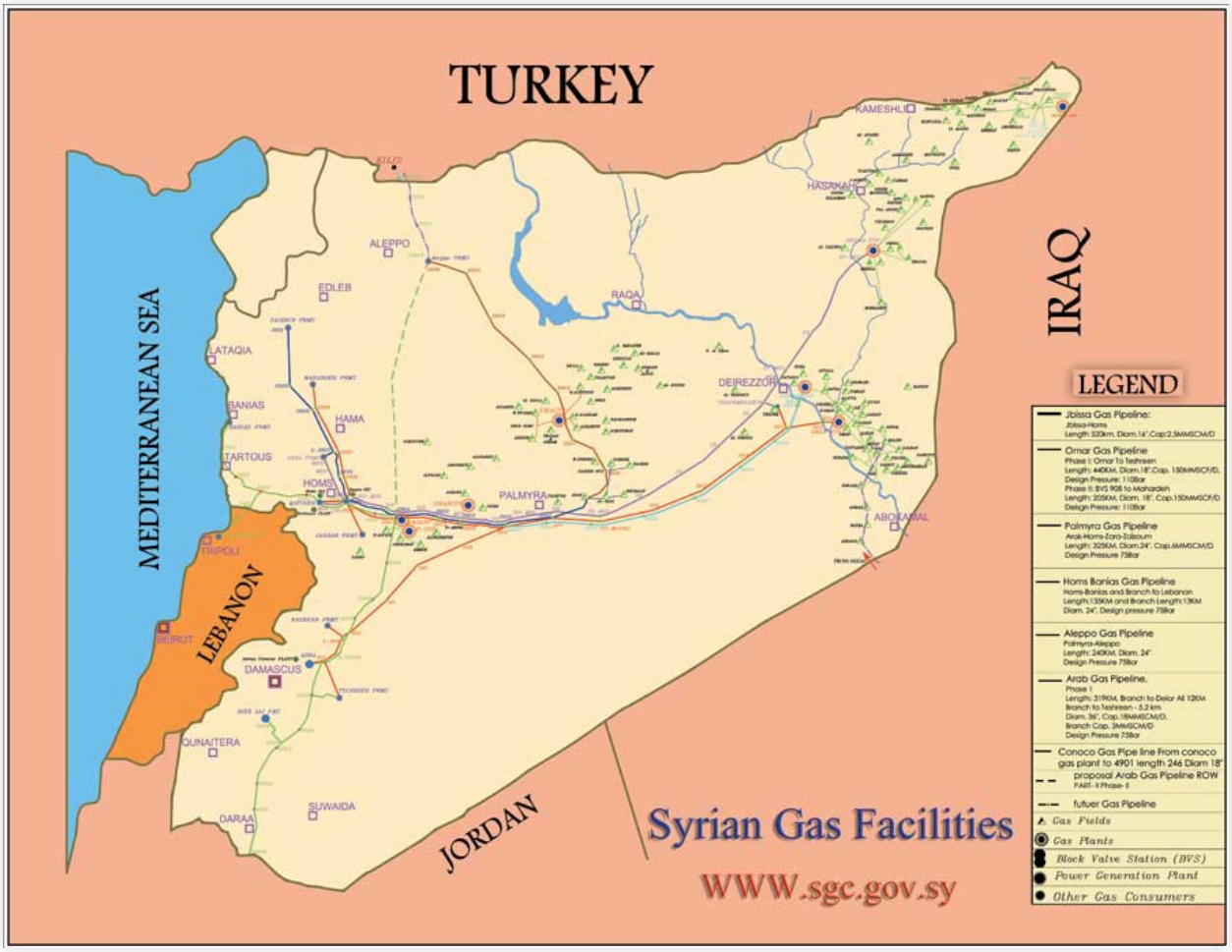

(خارطة رقم /٢/ تمثل توزع حقول الغاز وخطوط نقله)

جدول يمثل بعض مشاريع الغاز الرئيسية في سورية مع وضعها الانجازي

المشروع	الجهة المنفذة	تاريخ البدء	تاريخ التسليم	المدة(شهراً)
مشروع غاز شمال المنطقة الوسطى	ستروي ترانس غاز الروسية	٢٠٠٨/٠١/٢٠	٢٠٠٩/٠٩/٢٠	٢٠
مشاريع التوسع الجديدة		غير محدد	غير محدد	٠
مشروع غاز جنوب المنطقة الوسطى	ستروي ترانس غاز الروسية	٢٠٠٨/٠٤/٠٤	٢٠٠٩/٠٦/٠٤	٣٨
مشروع خط الغاز العربي ضمن الأراضي السورية- المرحلة الأولى	ستروي ترانس غاز الروسية	٢٠٠٦/٠٤/١٥	٢٠٠٩/٠٤/٠٩	٢٤
مشروع خط الغاز العربي ضمن الأراضي السورية- المرحلة الثانية	شركة بلاينوستاف التشيكية	٢٠٠٩/١١/١٥	٢٠١١/٠٣/١٥	١٨
مركز تنسيق الغاز	شركة روهر بلان الألمانية	٢٠٠٤/٠٩/٠٨	٢٠٠٦/٠٦/٠٨	١٨
مشروع خط غاز بانياس	سيرفلك	غير محدد	غير محدد	٠
مشروع توسع محطة بانياس	شركة SOCRATE الايطالية	غير محدد	غير محدد	١٢
مشروع إنشاء محطة قياس لتغذية محطة توليد الطاقة في تشرين بالغاز	SOCRATE الايطالية	غير محدد	غير محدد	١٤
مشروع إنشاء محطة قياس لتغذية محطة توليد الطاقة في تشرين بالغاز	SOCRATE الايطالية	غير محدد	غير محدد	١٤
مشروع توسع محطة دير علي	شركة framir progetti s.r.1	غير محدد	غير محدد	١٢

المزيد من التفاصيل عن هذه المشاريع موجودة في الملحق رقم ١

سابعاً- شبكات أنابيب نقل النفط ومشتقاته والغاز والمستودعات

إن وسيلة النقل الفضلى والأكثر مرونة لنقل النفط والغاز الطبيعي هي الأنابيب، وقد تم بناء شبكة من الأنابيب ربطت حقول النفط والغاز في أقصى شمال شرق البلاد بمراكز التكرير أو موانئ التصدير.

يوجد في سورية حالياً ثلاث شبكات لنقل النفط والخام والمشتقات النفطية هي: شبكة الشركة السورية لنقل النفط التي تشرف على خط نقل العراقي بعد أن تم تأميم ممتلكات شركة نفط العراق عام ١٩٧٢ ، وشبكة نقل النفط الخام السوري، وشبكة الشركة السورية لتخزين وتوزيع المنتجات البترولية (محروقات).

يبلغ طول أنابيب نقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية نحو ٤٥٠ كم تمتد بيب حقول كركوك في العراق ومصب التصدير في بانياس وطرابلس، فضلاً عمّا استحدث من خطوط نقل ما بين المحطة الثانية وكل من حقل الورد (٦٤ كم) وحقول عمر (٩٢ كم) وحقول التيم (٩٠ كم) كما ويمتد خط من الأنابيب من حقول النفط في كراتشوك وجبسة وتل عدس إلى معامل التكرير في كل من حمص وبانياس وميناء التصدير في طرطوس بطول ٧٣٢ كم وهو عبارة عن ثلاثة خطوط: الأول يربط بين حقول كراتشوك وحمص بطول ٥٦٠ كم وقطر١٨ بوصة، و تبلغ طاقة هذه الخطوط ١٣ مليون طن في العام.

وأخيراً تقوم الشركة العامة لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) بتسويق مشتقات النفط في أنحاء القطر كلّه، بما في ذلك في المطارات والموانئ، وتشرف على شبكة أنابيب خاصة بنقل المشتقات النفطية من بنزين ومازوت، بأقطار تتراوح ما بين ٢٤ إنشاًو٦ إنشات، يقدر طولها بنحو١٠٠٠ كم، تنطلق معظمها من مصفاة حمص لتوزيع المازوت والبنزين نحو حلب ودمشق واللاذقية.

إلى جانب ذلك هناك شبكة من أنابيب الغاز يبلغ طولها نحو١٦٥١ كم وتتألف من الخطوط الرئيسية الآتية:

١- خط أنابيب جبسة – حمص – الزارا بطول٤٤٠ كم وقطر١٦ بوصة واستطاعة ٢,٥ مليون م٣ يومياً

٢- خط أنابيب معمل الغاز العمر – محطة تشرين الحرارية – حمص – محردة – بطول ٦٤٦ كم وقطر١٨ بوصة

وإستطاعة تصل إلى٨ مليون م٣ يومياً

٣- خط أنابيب الأرك – حمص – الزارا – زيزون بطول ٣١٥ كم وقطر١٨ بوصة واستطاعة ٦ مليون م٣ يومياً

٤- خط أنابيب نقل الغاز من مشروع الغاز المتكامل بطول٢٠٥ كم وقطر١٨ بوصة واستطاعة ٤,٣ مليون م٣ يومياً.

وتعد مرافق التخزين جزءاً ضرورياً من البنية التحتية بشكل يتماشى مع التطور الذي حدث في مجال صناعة استخرج وتكرير النفط في سورية، حيث وصلت السعة النظرية لمرافق تخزين النفط الخام إلى نحو ١,٢ مليون م٣ موزعة على الشكل الآتي:

- ١٦ خزاناً في تل عدس سعتها الإجمالية ٣٠٠٠٠٠ م٣
- خزانان صغيران في الرقة سعتهما ٢٠٠٠٠ م٣
- ٢٤ خزاناً في طرطوس سعتها الإجمالية ٥٤٠٠٠٠ م٣
- ١١ خزاناً في حمص سعتها الإجمالية ١٦٠٠٠٠ م٣

كما بلغت السعة النظرية لمرافق تخزين المنتجات النفطية نحو ٣٢٥ ألف متر مكعب موزعة على محافظات دمشق (عدرا) وحلب واللاذقية بشكل أساسي.

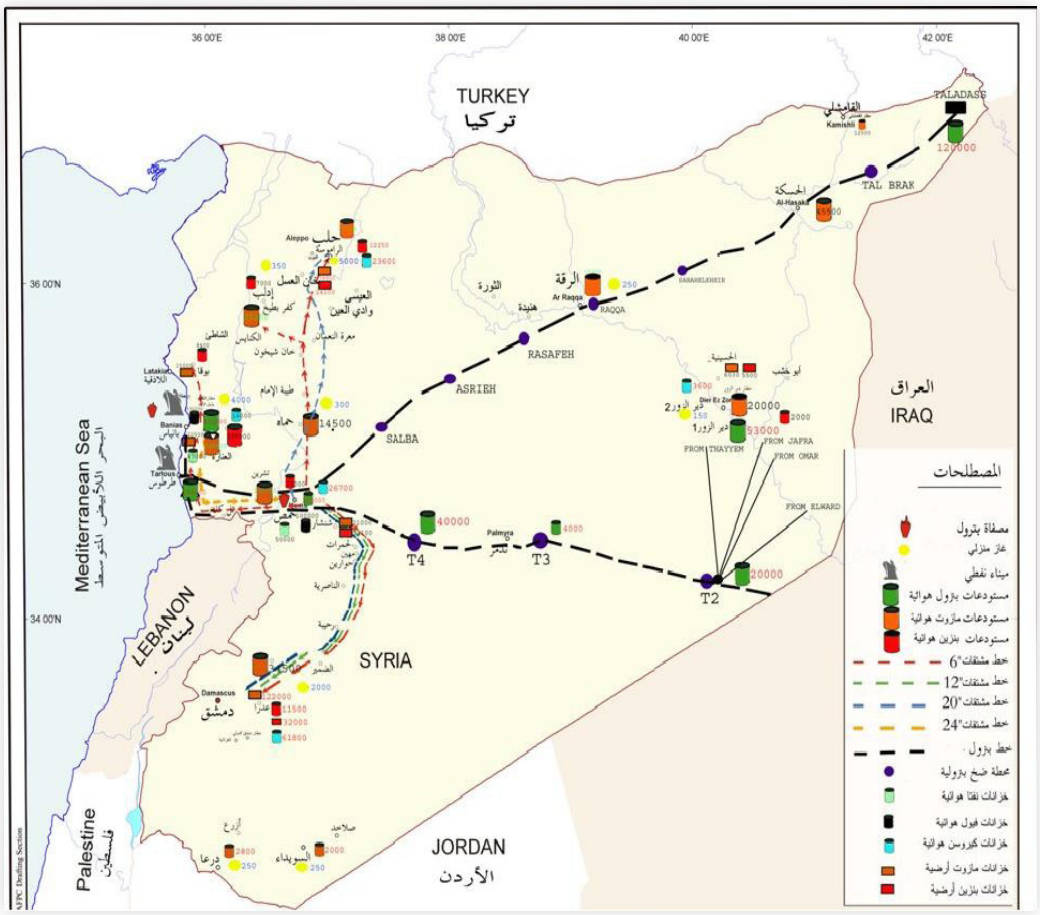

(خارطة رقم / ٣ /توضح خطوط نقل المشتقات النفطية والمستودعات النفطية والمشتقات)

ثامناً- إنتاج واستهلاك الطاقة (٢٠٠٠- ٢٠١٢)

يعبر إنتاج واستهلاك الطاقة عن أحد جوانب التنمية والرفاه الاجتماعي وقد شهدت سورية منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي تراجعا مستمرا في إجمالي إنتاج الطاقة الذي بلغ عام ١٩٩٥ نحو ٧٠٢ ألف برميل مكافئ النفط / اليوم وقد بلغ هذا الإنتاج ٥٠٤ ألف برميل مكافئ النفط / اليوم عام ٢٠١١، وحسب المصادر ذاتها كان معدل التراجع في الإنتاج خلال الأعوام (٢٠٠٠- ٢٠١١) وسطيا نحو -٢,٦٪ تقريبا سنويا في الوقت الذي كان الاستهلاك يتزايد بمعدل وسطي سنوي يبلغ ٣,٨٪ لتلك السنوات، ويتضح أن سورية لم تستطع تطوير مواردها من الطاقة وهي كانت تقترب من استهلاك كل ما تنتجه، الأمر الذي سيجعلها خلال السنوات القليلة القادمة مستورد صاف للطاقة، في حال استمرت اتجاهات العوامل الفاعلة في ذات الاتجاه الذي سلكته خلال السنوات الماضية.

وقد كانت سورية في السنوات الأخيرة قد أصبحت مستوردا صافيا للمشتقات النفطية، حيث بلغ الاستهلاك من المشتقات النفطية عام ٢٠١١ نحو ٣٠٥,٣ ألف برميل/ اليوم في الوقت الذي لم يتجاوز إنتاج المصفاتين ٢٥٠ ألف برميل/ اليوم، لقد حافظت المصفاتان نسبيا على مستوى الإنتاج للمشتقات خلال العقدين الأخيرين (تراجع إنتاج المصافي بمعدل -٠,٣٪ سنويا ٢٠٠٠- ٢٠١١)، في الوقت الذي كان الاستهلاك من المشتقات خلال تلك السنوات ينمو بمعدل وسطي سنوي يبلغ ٣,٦٪، وقد كان جليا أن الطلب على المشتقات سوف يزداد و بوتائر عالية نسبيا، مع التوسع في الناتج المحلي وزيادة السكان والتحسن النسبي في مستويات المعيشة، مع ذلك لم يتم إقامة مصفاة جديدة لأسباب عدة، مما جعل سورية تعاني في السنوات الأخيرة من عجز في توفير وقود التدفئة والنقل (المازوت) ومادة الفيول لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وللاستخدامات الصناعية، وقد حمّلت عملية استيراد هذه المواد، الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية نتيجة الارتفاعات الكبيرة في الأسعار العالمية.

تعتمد سورية بشكل عام على النفط والغاز في إنتاج الطاقة، رغم ضآلة ما تملكه من احتياطي هذه الموارد، وهي لم تعمل جديا لتطوير مصادر أرخص وأكثر استدامة، فطاقات التوليد المركبة تعتمد بنسبة تقارب ٨٥٪ منها على الغاز الطبيعي وزيت

الوقود (الفيول) (محطات حرارية)، و تشكل طاقة التوليد المائية المركبة نحو ١٦٪ من إجمالي طاقات التوليد و شكلت المحطات الحرارية نحو ٨٤٪ من إجمالي الطاقات المركبة عام ٢٠١١، وبلغ استهلاك الكهرباء المولدة من الطاقة الهيدرو مائية نحو ٦٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة في سورية عام ٢٠١١. لقد أدت محدودية المصادر المائية في سورية إلى اعتماد المصادر الحرارية لتوليد الطاقة، في حين تم إهمال عملية تطوير المصادر المتجددة للطاقة (الشمس والرياح وغيرها)، وكانت سورية قد تعرضت خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إلى نقص حاد في طاقات التوليد المركبة، وعجز عن تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، حيث ترافق التوسع في كهربة الريف بعشوائية وهدر للموارد وغياب للخيارات التكنولوجية الموفرة للطاقة. لقد ازداد إنتاج الطاقة الكهربائية في سورية خلال السنوات (٢٠٠٠- ٢٠١١) بما يعادل ٦,٢٪ سنويا مع ذلك كان معدل الاستهلاك ينمو بنحو ٨٪ سنويا وهو معدل كبير نسبيا يعكس احتياجات غير ملباة لسنوات سابقة، كما يعكس تغيرا في أنماط الاستهلاك وتحسنا نسبيا في مستويات المعيشة، ومن المتوقع أن تستمر هذه العملية لسنوات قادمة مما يعني استمرارية المعدلات المرتفعة لزيادة الاستهلاك، وبالتالي احتياجات استثمارية متزايدة لإقامة محطات توليد الطاقة الكهربائية.

طرحت مسألة تسعير حوامل الطاقة، مشاكل جدية للحكومة وقادت حكومة العطري إلى اتخاذ قرارات من وحي صندوق النقد الدولي، أدت إلى أزمات اقتصادية واجتماعية زادت من عزلة النظام واتساع القاعدة الشعبية المناوئة له، لم تأخذ تلك القرارات بالاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة على قطاعات الإنتاج وخاصة الزراعي منها، وضعف قدرة وكفاءة المنتجين الصغار الذين يشكلون الغالبية العظمى من العاملين في الزراعة. في نفس الوقت الذي يتسم فيه الإنتاج في سورية بضعف كفاءة استخدام الطاقة، وقد كان مطلوبا لتفادي مشكلات الصدمة نتيجة استخدام الأسعار الحقيقية لحوامل الطاقة، وضع استراتيجية على محورين الأول تقليص تدريجي لعبء الموازنة والثاني تطوير تكنولوجي لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات، والخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبته الحكومة، هو انطلاقها من مفهوم توازن الموازنة العامة، دون أخذ العوامل الأخرى بالاعتبار بما فيها الآثار التضخمية على الاقتصاد الوطني.

تاسعاً- الفوسفات في سورية:

1- بدأ استثمار الفوسفات في سورية منذ العام ١٩٧٠، وكانت كميات الإنتاج بسيطة والاحتياطي محدوداً، حيث لم يتعدَّ حتى العام ١٩٩٧ نحو ٥٧٦ مليون طن، ليتضاعفا بعد ١٩٩٨ مع ازدياد أعمال التنقيب والاستكشاف والمسوح الجيولوجية المستمرَّة. واليوم، يبلغ احتياطي سورية من الفوسفات وفق أرقام الشركة العامة للفوسفات والمناجم، ١,٨ مليار طن خام، في حين تشير إحصاءات مسؤولة إلى أنَّ احتياطي الفوسفات في سورية يبلغ ٢,١ مليار طن، إضافة إلى احتياطي من نوع أقل جودة يبلغ حجمه ٥٠٠ مليون طن.

وإنَّ صادراتنا تزيد حالياً على ٣,٢ مليون طن، تذهب إلى أسواق أوروبا الغربية والشرقية وآسيا وكندا، حتى دول شرق آسيا، من خلال عقود سنوية. ما يهمُّنا، أنه رغم مرور ٣٩ عاماً على اكتشاف هذه الثروة، واحتلال سورية المركز الثالث أو الرابع من بين الدول المصدِّرة للفوسفات في العالم بعد المغرب والأردن؛ رغم كلِّ ذلك، فإننا نقدِّم الفوسفات الخام لمصانع أوروبا بيد ونعيد استيراده مصنَّعاً بيد أخرى، مع فارق سعر البيع والشراء ما بين الخام والمصنَّع، ما يعني هدراً مالياً لثروة وطنية. فما هي الأسباب التي تعوق قيام صناعة متطوِّرة لثروة ضخمة من حيث الإنتاج والاحتياط؟

2- إنتاجنا من الفوسفات: يتمثَّل نشاط الشركة العامة للفوسفات والمناجم في حمص، في إنتاج الفوسفات والملح والرمال، ويتمُّ الاستخدام المحلي لكمية ٦٠٠-٧٠٠ ألف طن من الفوسفات سنوياً في معمل الأسمدة في حمص لصناعة حمض الفوسفور وسماد التريبل سوبر فوسفات الذي يستخدم محلياً، أما باقي الكميات المنتجة التي تبلغ ٣.٢ مليون طن (٨٠ ٪ من الإنتاج العام) فيتمُّ تصديرها خارجياً. في حين يتجاوز الاحتياطي المستكشف ٢ مليار طن، ويعدُّ مخزون فوسفات الشرقية الأكثر أهمية، وستبدأ الشركة خلال فترة قصيرة بإنتاج كمية إضافية من الفوسفات المغسول، ليصبح الإنتاج السنوي العام بحدود ٣.٨ مليون طن، أي أنه واعتباراً من ٢٠٠٩ ستصبح

الكثافة الإنتاجية للفوسفات ٨٥ .٣ مليون طن.

3- واقع صناعة الفوسفات: إدارة الشركة العامة للفوسفات، وجدت أنَّ مهمتها في خطة التطوير المستقبلي هي الوصول بالإنتاج إلى ١٠ ملايين طن.. أما مستقبل تصنيع الفوسفات، فوزارة الصناعة هي المسؤولة عن هذا الجانب. ومن هذه الزاوية نجد مدى عدم التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة حول مستقبل هذه الصناعة، فواقع الإنتاج الذي وصل إلى ٣,٨ مليون طن، يصدَّر منه ٨٠ ٪، ولايستخدم في الصناعة المحلية أكثر من ٢٠ ٪ (٦٠٠ – ٧٠٠) وتستخدم في صناعة حمض الفوسفور وسماد الفوسفات. أما خارجياً، فتدخل الكميات المصدّرة في صناعة حمض الفوسفور الغذائي والصناعي والفوسفور الأصفر، وكافة أنواع الأسمدة الفوسفاتية البسيطة والمركَّزة، وكذلك في صناعة الأسمدة المركبة التي تحتوي على عنصر الفوسفور لتغذية الأراضي الزراعية، وكذلك يستخدم الفوسفات السوري لصناعة العلف الحيواني (دي كالسيوم فوسفات).

وبالمقارنة هنا، نجد مدى قصور الصناعة القائمة حالياً، وعجزها في الاستثمار الصناعي الأمثل لهذه الثروة الحيوية، رغم أنَّ وزير النفط آنذاك أشار إلى الفارق الكبير في المردود ما بين المادة الخام والمصنَّعة، حيث قال: «إنَّ سعر الطن الواحد من الفوسفات المغسول يصل إلى ٧٠ يورو، بينما الجاف بحدود ٥٥ يورو، ومعمل الغسل الحالي لا ينتج سوى مليون طن، ومؤخراً تمَّ الإعلان عن استيراد وتركيب معمل ثانٍ ينتج ١,٢ مليون طن. ويفترض أن يتمَّ الإعلان عن معمل ثالث. وتُقدَّر تكلفة المعملين الجديدين نحو ١٠٠ مليون يورو.

كما أشار العلاو إلى: «مشكلات مستقبلية في موضوع تصدير الفوسفات الجاف غير المغسول، نظراً إلى انخفاض تركيز خامس أوكسيد الفوسفور، وسيصبح الغسل إلزامياً لتأمين أسواق للتصدير، وهي خطوة تتطلَّب مياهاً وافرة، وهي حالياً متوافرة، لكن مستقبلاً لا تحلُّ المشكلة إلا بجرِّ مياه الفرات إلى الصوانية، لأنَّ الهدف الأساسي هو تصنيع الفوسفات وتحقيق قيمة مضافة

عاشراً- الوضع المؤسساتي في وزارة النفط:

يتبع وزارة النفط مؤسسات وشركات عملاقة ذات طابع اقتصادي كل منها تحمل قصة كبرى، وقلما نجد وزارة ذات طابع انتاجي كوزارة النفط والجهات التابعة لها هي:

- وزارة النفط – الادارة المركزية
- المؤسسة العامة للنفط وتضم:
  - أ- الشركة السورية للنفط ومقرها دمشق
  - ب- الشركة السورية للغاز ومقرها حمص
  - ج- الشركة السورية لنقل النفط
- الشركات النفطية المشتركة:
  - أ- شركة دير الزور للنفط ومقرها دمشق
  - ب- شركة حيان للنفط ومقرها دمشق
  - ج- شركة كوكب للنفط ومقرها دمشق
  - د- شركة عودة للنفط ومقرها دمشق
  - ه- شركة دجلة للنفط ومقرها دمشق

(وهناك شركات أخرى مثل ايبلا والبوكمال والرشيد وغيرها).

- المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية:
  - أ- الشركة العامة لمصفاة حمص.
  - ب- شركة مصفاة بانياس.
  - ج- شركة محروقات (سادكوب) وانضمت اليها الشركة السورية لتوزيع الغاز واصبحت مديرية فيها
  - د- المؤسسة العامة للجيولوجيا واضيفت اليها الشركة العامة للرخام
  - ه- الشركة العامة لإنتاج واستثمار الفوسفات وتسويقه
  - و- المركز الوطني للزلازل ومقره دمشق
  - ز- معهد المهن النفطية ومقره حمص

توجد لمحة موجزة عن الجهات أعلاه في الملحق رقم ٢

حادي عشر- منعكسات الأزمة على قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية

لقد تأثرت قطاعات الإنتاج كافة وتعطلت عمليا الطاقات الإنتاجية النفطية في البلاد، وكان المركز السوري لبحوث السياسات قد قدر إجمالي الخسائر التي تعرضت لها سورية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بنحو ٤٨,٤ مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نحو ٨١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠، وكانت الخسائر التي مني بها القطاع الاستخراجي قد قدرت ب ١٦٪ من إجمالي تلك الخسائر، مع تصاعد قيام النظام باستخدام كل ماليدية من اسلحة منذ أواخر عام ٢٠١٢ واستمرار ذلك حتى الآن يعزز من تلك الخسائر وانفلات الأمن في مناطق عدة ومنها مناطق حقول النفط، أدى الى إتلاف التجهيزات والمعدات والمنشآت في بعض المناطق، واحتراق بعض الحقول ومكّن هذا الأمر من القيام باستثمارات فردية أو ضمن مجموعات وقد استخدمت بشكل غير علمي وغير صحي ايضا سبب انتهاكا واضحا للبيئة.

أ- تقديرات أولية لحجم الخسائر:

حسب مجلة النفط والغاز الصادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية السورية (على موقعها بتاريخ ٧-٣- ٢٠١٣)، فإن الخسائر البشرية لغاية ١٣/ ١/ ٢٠١٣ قد بلغت ٢٣ شهيدا من بين العاملين في الشركات التابعة للوزارة وقدرت الخسائر المادية المباشرة ب ١٥ مليار و٧٥٠ مليون ليرة سورية، أما الخسائر غير المباشرة الناجمة عن توقف الإنتاج في بعض الحقول فقدرت بحوالي ٥٢٣٢٨٨ مليون ليرة سورية أي ما يزيد عن ٥ مليار دولار أمريكي هذا عدا عن الخسائر التي لحقت بالقطاعات الأخرى جراء نقص وعدم توفر المشتقات النفطية وتعطل بعض محطات توليد الطاقة الكهربائية، وحسب مصادر في وزارة النفط[٥]، أن خسائر «الشركة السورية للنفط»، قد بلغت ٣٧٤,٢ مليون ليرة، و تقدر خسائرها بوقف الإنتاج في حقولها إلى ٢١٦,٥ مليار ليرة. وتقدر خسائر شركة محروقات لتوزيع المشتقات النفطية بأكثر من ١,٤ مليار ليرة، وخسائر الشركة السورية لنقل النفط بأكثر من ١,٥ مليار ليرة، و٥٦٧,٦ مليون ليرة خسائر الشركة السورية للغاز، و٤٢,٦ مليون ليرة أضرار وخسائر أصابت المؤسسة العامة للجيولوجيا. ويقدر إجمالي كلفة الاعتداءات على خطوط النفط نتيجة قصف النظام لها حتى منتصف عام ٢٠١٢ بـ ٢٩ مليون دولار منها ٢٢ مليون دولار كلفة النفط المهدور والغاز المحروق. يضاف إلى ذلك خسائر يصعب تقديرها ناجمة عن نهب معدات وأجهزة الاستكشاف والحفر وأنابيب النقل.

تبدو الخسائر الحقيقية في قطاع النفط والغاز أكبر من التقديرات الأولية الصادرة عن الوزارة، حيث تعرضت أنابيب النفط سواء تلك الناقلة للخام أو تلك الناقلة للمشتقات إضافة إلى أنابيب نقل الغاز خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ إلى أكثر من ٣٠ عملية تفجير أو إصابة نتيجة القصف، كما تعرضت بعض الآبار للاحتراق (احتراق ٩ آبار أواخر آذار ٢٠١٣)، ورغم محدودية تلك العمليات حيث لم تكن موجهة إلى محطات الضخ التي يمكن أن تكون آثارها أكبر وأكثر ضررا، فإن الفاقد من النفط والغاز والمشتقات يقدر بملايين الأمتار المكعبة، إضافة إلى التوقف عن الإنتاج في الحقول المرتبطة بها لأيام، وتوقف محطات توليد الطاقة أو أحيانا معامل السماد التي تعمل على الغاز.

الخسائر التي تم الحديث عنها مرتبطة بالدرجة الأولى بالشركة السورية للنفط في الوقت الذي تحتل فيه الشركات العاملة، والتي هي شركات مشتركة بين المؤسسة السورية للنفط وشركات خدمة أجنبية، قامت بضخ استثمارات كبيرة في التنقيب والاستثمار للحقول وإقامة البنية التحتية اللازمة، وهي تقدر عمليا بعدة مليارات من الدولارات.

- تعرضت بعض أنابيب نقل الخام والغاز المكشوفة وبعض خطوط نقل المشتقات إلى إصابات نتيجة القصف من النظام وعمليات تخريب، تم إصلاح معظمها وهناك البعض الذي لم يصلح نتيجة توقف الضخ، وتحتاج أنابيب

٥ - عبد الحاج «النفط السوري: الخسائر كبيرة و«الجيش الحر» يسيطر على جزء منه». الحياة اللندنية الثلاثاء ٥ مارس ٢٠١٣

نقل الخام أو المشتقات المدفونة تحت الأرض إلى حماية كيميائية من النفط بداخلها وإلى حماية كهربائية خارجية من عوامل التآكل التي تسببها التربة، وإضافة المواد وأعمال الحماية الكهربائية وغيرها، متوقفة بسبب توقف الشركات عن الإنتاج وانسحاب طواقمها العاملة، والجهات المسيطرة على تلك الحقول لا تمتلك الخبرة الفنية الكافية والإمكانيات للقيام بتلك الأعمال، مما سيؤدي إلى تآكل الأنابيب وتخريب معدات وتجهيزات الضخ. حالياً لا يمكن تقدير حجم الضرر وأطوال الأنابيب المتضررة والمعدات والتجهيزات التالفة، وهي تحتاج على فحص واختبار قبل استئناف الضخ النظامي.

- تعرضت بعض خزانات النفط الخام للتخريب أو الاحتراق نتيجة قصف النظام لها ، مما يتطلب الكشف على تلك الخزانات وإصلاح التالف منها أو استبداله، ليس هنالك من تقديرات فعلية لحجم هذا النوع من الأضرار.

- تعرضت بعض محطات الضخ للتخريب أو لعمليات القصف، كما تعرض بعض تجهيزات توليد الكهرباء أو محطات التحويل إلى الإصابة أو التخريب، كما تعرضت بعض المعدات والتجهيزات للنهب، مما يتطلب تقييم حالتها وجاهزيتها، والتعرف على حجم الخسائر فيها.

- تؤدي عمليات توقف الضخ من الآبار إلى تسرب النفط من الحقول أحيانا إلى مكامن أخرى، مما يستدعي إعادة استكشاف لتلك الحقول، وحفر آبار جديدة.

- الخسارة الكبيرة التي لحقت بقطاع النفط هي في الجانب البشري والإنساني، حيث غادر عدد كبير من الفنيين والعاملين في هذا القطاع، البلاد بحثا عن فرصة في الدول الأخرى وقد لا يعود معظم هذا الكادر بعد استقرار الوضع في البلاد نتيجة ارتباطه بفرصة عمل مناسبة، الخسائر في هذا المجال تتعدى التكاليف التي تحملتها البلاد لإعداد هؤلاء الفنيين، وهي تتحدد بالفرصة الضائعة من إنتاجيتهم ومستواهم الفني والمهني.

- أدت عمليات القصف من النظام الظالم والتخريب إلى تسرب كميات من النفط إلى التربة وأحيانا إلى طبقات المياه الجوفية، ولا يمكن حاليا التعرف على المساحات المتضررة وعمق المياه الملوثة، مما يتطلب عمليات فحص للتربة وللمياه الجوفية في المناطق التي تعرضت لتسرب النفط أو المشتقات، ومن ثم القيام بعمليات إزالة التلوث وتنقية المياه.

- قامت بعض الكتائب بحكم سيطرتها على منطقة ما بالاستيلاء على بعض الحقول الإنتاجية وأحيانا على أنابيب نقل النفط وبعضها قام بعمليات تصفية بدائية أو استخدام الخام مباشرة في عمليات التدفئة أو الزراعة وغيرها، أدت هذه العمليات على تلوث بيئي غير محددة أبعاده، كما أن عمليات الإنتاج ذاتها تؤدي إلى إطلاق إشعاعات ضارة في محيطها، حجم التلوث الناشئ عن هذه العوامل يتطلب مسحا وتحديدا لحجم هذا التلوث والقيام بإزالته، وهي عمليات مكلفة ولكنها ضرورية.

ب- آثار الأزمة على الشركات العاملة

تعتبر شركة «شل» من أكبر الشركات العاملة في سورية وكانت قد أعلنت في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٠، أن استثماراتها في مجالي التنقيب عن النفط واستثماره في سورية قد وصلت إلى ٨ مليارات دولار أميركي[٦]. كما أنفقت الشركات الأخرى مئات ملايين الدولارات خلال السنوات الماضية في أعمال التنقيب والبنية التحتية و التجهيزات والمعدات، وحجم الأضرار التي لحقت بها نتيجة عدم الصيانة أو سوء الاستخدام أو التخريب، يحتاج إلى مسح شامل وتقييم خبراء وهو ما سيكون مطلوبا بعد استقرار الأوضاع وعودة الهدوء إلى ربوع سورية.

شملت العقوبات المفروضة على سورية، شركات النفط السورية والاستثمارات الجديدة في القطاع، وتوريد المعدات والتجهيزات إضافة إلى صادرات الخام والمشتقات النفطية السورية، وقد انسحبت الشركات الكبرى، تجنبا للعقوبات، فأعلنت كل من توتال وشل واينا الكرواتية وبتروكندا انسحابها من السوق السورية ووقف عملياتها الاستكشافية والإنتاجية بفعل «القوة القاهرة «، وهذه الشركات هي شريك أساسي في الشركات العاملة كما لاحظنا أعلاه، وتقع قطاعات عملها أيضا في مناطق ملتهبة بالمعارك، تعرض العاملون فيها لمخاطر تمنح الشركات العاملة الحجة في استخدام بند «القوة القاهرة»، وبغض النظر عن قانونية هذه الحجة، والحق في استخدامها فإن الشركات العاملة تكون قد تحملت عبئا كبيرا جراء هذه الأوضاع، نتيجة أنها كانت قد استثمرت مليارات الدولارات في عمليات المسح والاستكشاف والحفر والتطوير والإنتاج، وأقامت بنية تحتية إنتاجية وخدمية على أمل استرجاعها من خلال عملية الاستثمار، إضافة إلى ما فقدته من حصة في الإنتاج لمدة غير محددة حتى الآن، وسيكون موضوع تحمل أعباء هذه الأزمة محل نزاع وتفاوض في مابين الشركات العاملة والحكومة السورية القادمة، وفي جميع الأحوال يمكن اعتبار جملة هذه الخسائر هي خسائر للاقتصاد الوطني، نتيجة أنه يتحتم استبدال أو تجديد قسم كبير من التجهيزات والمعدات والبنية التحتية، والأضرار في هذا المجال يصعب تقديرها حاليا وسيكون مطلوبا القيام بعمليات مسح واختبار للحقول للتعرف على وضعيتها وحجم ما لحق بها من أضرار.(المراجع : معد الدراسة السابقة مع مراجعة المتعددة)

٦ - مصدر: مجلة النفط والغاز السورية : الشركات العاملة في سوريا أضيف بتاريخ: ٤-١٢-٢٠١١

ثاني عشر- المراجعة الشاملة لقطاع النفط والغاز والثروة المعدنية:

بعد هذه المعلومات الميسّرة عن قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية في سورية ، وجدنا بأن هذا القطاع من أكثر القطاعات في سورية التصاقاً بالوضع الاقتصادي بل يَشغل في الكثير من الاحيان أحد محددات القطر اقتصادياً و مالياً لا سيما جهة التعامل مع القطع الأجنبي. وهو القطاع الأقوى تصديرياً.

لكن هناك حقائق يجب عدم تغافلها في الحديث عن هذا القطاع وفي كل الظروف تأثره بل والتحكم به سواءً استكشافاً أو انتاجاً أو تصديراً بالسياسة الدولية. مما يجعل هذا القطاع الأكثر عرضة للتغيرات غير العادية على مبدأ ((أبيض وأسود)) ولا يوجد حلول وسطية في التعامل معه. وفي الحروب أيضاً هو القطاع الرئيسي المستهدف لأنه الطاقة ولأنه محرّك الحياة.

ومن جهة أخرى هناك مطمع كبير لدى الأنظمة لإحكام السيطرة على هذا القطاع ومحاولة الاستفادة القصوى منه من خلال التحكم بالجوانب المؤسساتية. باعتباره القطاع الأكثر طرحاً للمناقصات والقطاع الأكثر تداولاً للاتفاقيات بكل أشكالها. فيه كُتل مالية هائلة سواءً له أو لخدمته.

وفي كل المراحل. وكل من هذه الحالات تحوى هامش مادي واسع ؟؟!!!

من هنا لم يشهد قطاع في سورية في زمن من الأزمنة فساداً ادارياً ومادياً كالذي شهده قطاع النفط والغاز ثم الثروة المعدنية فهناك حالة هستيرية في التمسك في مواطن صناعة القرار النفطي ولا سيما عندما يكون له علاقة بالشركات الأخرى الأجنبية منها والمحلية

ومما لا يخفى على أحد أن هذا الفساد الاداري ينعكس مباشرة على الفساد المالي وبالتالي يفقد هذا القطاع بريقه الاقتصادي الداعم لموازنة الدولة. وعملية الفساد تلك في تصاعد مستمر عندما يتم الحديث عن الجانب المالي، وعلى هذا لابد من مراجعة القطاع من النواحي كلها.

أ- مراجعة الوضع المؤسساتي:

من خلال العرض السريع للوضع المؤسساتي تبين كم هي الوزارة غنية جداً. وكل جهة من الجهات التابعة لها تشكل قصة كبيرة. لكن المنحى الذي تم اتباعه في السنوات الأخيرة ولا نغالي إذا قالنا منذ أكثر من أربعين عاماً هو مبدأ ((تفصيل المناصب على قياس الأشخاص وليس العكس)) . فنحدث مؤسسة هنا لشخص بعينه، ونُلغي شركة هناك أيضاً لشخص بعينه. من هنا - ولا مجال لذكر الأسماء المعروفة التي تحكّمت في هذا القطاع خلال السنين الطويلة -. لابد من اعادة دراسة الوضع المؤسساتي بحيث يحقق العدالة الاجتماعية في الوظائف اعتماداً على الخبرات الحقيقية والتي غُيّب الكثير منها خلال عقود من الزمن بل وقسم منها نُفي طوعيّاً أو قسريّاً من القطاع أو من البلد. وهذا العمل يحتاج إلى جهد كبير وزمن ليس بالقصير.

ب. مراجعة قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية فنياً:

باعتراف معظم الخبرات في هذه المجالات أنه لم يتم التحقق بالاستكشاف من وجود النفط والغاز والثروة المعدنية في سورية لأكثر من ٥٠٪ من أراضيها وطبقاتها الباطنية، أي أنه مازال هناك متسع وميدان كبير وواسع جداً للعمل الجدي في استكمال استكشاف باقي أراضي القطر و طبقاته العميقة.

هذا وكما قلنا أن هذا القطاع شهد فساداً ادارياً أيضاً شهد فساداً فنياً ليس من حيث خبرة مهندسينا فهم من خيرة الخبرات وقد ضم هذا القطاع خبرات وطنية عظيمة تخرج منه جمع كبير من المهندسين وفي كل المراحل النفطية ،لكن من حيث صناعة القرار الفني والتحكم به وفي معظم مراحله.

وقد شهدنا فساداً في الانتاج القسري لبعض الحقول النفطية ومن طبقات اقتصادية أدى إلى خروج الطبقة من الانتاج أو أنه يحتاج إلى عمليات معقدة لإعادتها للإنتاج من أجل كسب مزيد من المال حتى ولو كان لصالح الموازنة عامة.

ومن جهة الفساد الفني: أنه طُمست معالم الفرق الجيوفيزيائية الوطنية العاملة بطريقتي الديناميت والرجاجات (الفايبروسايز) ،وشُتت كواردهما بل وهُجّر البعض بهدف فتح المجال أمام الفرق الأخرى لتحل محلها ...؟؟؟

لا ننكر بشفافية أن هناك خبرات رائعة في مجال الحفر والانتاج ولا سيما الانتاج فمدرسة النفط مدرسة عظيمة من حيث اكتساب الخبرات لمن أراد ذلك.

ومن هنا نجد أن هناك جانباً مهما موجود دوماً معناة من الكوادر في اعادة الانطلاق في تأهيل هذا القطاع.

من الجوانب الأخرى الهامة هو اعادة النظر في طريقة التعامل والتعاقد مع الشركات المستثمرة في هذا القطاع وفتح مجال التنافس الايجابي بشفافية وقد فرضت بالسابق قيود وشروط وهمية على شركات ذات سمعة وخبرة عالمية حتى يُحال دون حيازتها على استثمار في احدى الرقع المطروحة للاستثمار.

أيضاً لابد من دراسة وضع الشركاء الحقيقيين في الشركات المشتركة وازالة مواطن الفساد منها. لأننا سنتأكد عندها أن القرار النفطي خضع لسيطرة فئة معينة من المجتمع فقط وبدوافع واضحة.

وما قيل عن النفط يقال بتمامه عن الغاز.

أما الثروات المعدنية ويأتي على رأسها الفوسفات ذاك القطاع الضائع ما بين الاستكشاف و الانتاج والصناعة. والذي لم يتم ايلائه الأهمية الكافية لتطوير عمليات استكشافه وانتاجه لاسيما المراحل السابقة للتصدير مثل (غسيل الفوسفات) وفي هذا القطاع (الرابح نظرياً من خلال مردود عشرات الملايين من الدولارات أو مئات الملايين من الدولارات للخزينة) لكنه حقيقة نخسر به فنياً و مالياً مرتين:

مرة في تصديره خام (بسعر أقل بأضعاف من الفوسفات المغسول).

مرة أخرى في استيراده مصنّعاً بأسعار عالية وشتان ما بين السعرين. فهناك قصوراً كبيرة في عملية التصنيع. (المراجع: تحليل مجموعة الخبراء المساهمين في اعداد الدراسة)

ثالث عشر- خطط العمل المطلوبة

ستكون سورية بحاجة لحشد مواردها الذاتية، لعمليات إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد والمجتمع السوريين، ويكتسب قطاع النفط أهمية خاصة في هذه الوضعية، لما يمكن أن يحققه من إيرادات ومداخيل خلال فترة زمنية قصيرة، بعد عملية إعادة تأهيل وعودة الشركات العاملة إلى سورية في أسرع وقت ممكن، ويتضح أن الحلول ليست من سوية واحدة، فما هو مطلوب بشكل إسعافي ومتوسط الأجل يختلف عن الرؤية والحلول طويلة الأجل نسبيا. من هنا سنركز في البداية على الحلول الإسعافية المطلوبة بعد سقوط النظام واستعادة الأمن.

أ- خطة العمل لفترة قصيرة الأجل (المرحلة الإسعافية لمدة ستة أشهر):

تعرضت حقول إنتاج النفط إلى أضرار مباشرة أو غير مباشرة ناجمة عن سوء الاستخدام أو التوقف المفاجئ للإنتاج، كما تعرضت تجهيزات ومعدات الإنتاج والضخ والنقل إلى مستويات مختلفة من الأضرار والسرقات أحيانا، لذلك ستكون المهام المطلوبة خلال المرحلة الأولى متمركزة على:

١. مسح شامل وسريع لحقول الإنتاج ومحطات الضخ وأنابيب النقل، وتقدير حجم ونوعية الأضرار وجاهزيتها للإنتاج والعمل، قد يتطلب الأمر الإستعانة بشركات دولية لهذه الغاية.

٢. العمل على رفع العقوبات الدولية على القطاع، ضمن رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية والعربية على سورية.

٣. دعوة الشركات العاملة في سورية وصاحبة الامتياز، لاستئناف عملها الاستكشافي و/ أو الإنتاجي بعد تسوية الأوضاع معها ضمن مبدأ تقاسم الأعباء والخسائر بطريقة ودية، حيث لن يكون من مصلحة سورية الدخول في تحكيم دولي وإضاعة المال والوقت وهما ما تحتاج له سورية في هذه المرحلة. خاصة وأن استمرار الوضع العصيب الذي يجري في سورية يعطي الشركات الأجنبية كامل الحق في التوقف عن الانتاج والانسحب بموجب القوة القاهرة، وهو نص منصوص عليه في العقود بصراحة.

٤. القيام بحملة واسعة لاستعادة الخبرات والفنيين الوطنيين الذين غادروا سورية نتيجة الأحداث

٥. ترميم وإصلاح ما تضرر في مصفاتي حمص وبانياس، الأضرار المباشرة التي تعرضت لها المصفاتان كانت محدودة سورية، والتوقفات كانت ناجمة عن توقف الإمدادات وتفجير بعض أنابيب الضخ للمنتجات، ولم تتأثر فعليا الطاقات الإنتاجية في المصفاتين

٦. بدء العمل على إزالة الآثار البيئية الناجمة عن تسرب النفط، وعمليات الاستثمار العشوائي للحقول والتكرير البدائي الذي قان به من له السيطرة على تلك الآبار

٧. كانت سورية قد طرحت أوائل عام ٢٠١٠ عددا من القطاعات الاستكشافية (بلغ عددها ١٧ قطاعا)، لمناقصة دولية فازت بمعظمها شركات متوسطة الحجم، وانسحب لاحقا عدد من الشركات الفائزة لأسباب اقتصادية (كالشركة التونسية على سبيل المثال)، وأوقفت معظم الشركات أعمالها لأسباب أمنية ونتيجة العقوبات الغربية المفروضة على القطاع، من المفيد في هذه المرحلة إعادة تقييم العقود التي تم التخلي عنها من قبل الشركات الأجنبية، لإعادة طرحها في مناقصات جديدة، وتفعيل العقود التي مازالت الشركات راغبة في تنفيذها.

سيكون مطلوبا في هذه المرحلة تمويل عمليات إعادة تأهيل الشركات السورية الحكومية العاملة في القطاع (الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز وشركة نقل وتوزيع النفط وشركتي المصفاتين وميناء تصدير النفط واستيراده في بانياس) وهو سيكون مطلوبا من الحكومة السورية، أما بقية الأعباء المترتبة على إعادة الشركات العاملة (شركات عقود الخدمة) إلى العمل والإنتاج فسيكون من قبل هذه الشركات نفسها ويمكن التفاوض معها على تعديل تكاليفها الاستثمارية وتعديل حصتها من الإنتاج وفق التكاليف التي تحملتها. في هذه المرحلة يمكن للقطاع الخاص السوري أن يزيد من مساهمته في تقديم خدمات الإنتاج والتسهيلات المختلفة، وهي فرص استثمارية وليست عبئا يتحمله، أي أن مجمل التكاليف المترتبة على هذه المرحلة تقع على عاتق الاقتصاد السوري ويتحمل أعباء تمويلها الموازنة العامة للدولة وشركات عقود الخدمة.

٨. البدء فوراً في التعامل مع النفط والغاز المخزنيّ وتحقيق توازن للاستعمال المحلي وللتصدير منها

٩. مع نهاية الشهر الأول تأمين تصدير لا يقل عن (٥٠٠٠٠ برميل يومياً)

١٠. في الشهر الثاني البدء في سير العمل مؤسساتياً وفنياً في الحقول المحررة

١١. تشكيل لجنة خاصة شبه دائمة مشتركة ما بين النفط والدفاع والداخلية لوضع نظام أولي لتأمين الانتاج النفطي والتعامل معه وصولاً للتصدير من خلال فرق أمنية خاصة مدربة (أو تدريب بالتدريج) من أجل حماية المنشآت النفطية وتأمين العمل في كل المراحل واعطائها صفة رسمية يمكن أن تتبع لمكاتب خاصة في رئاسة الحكومة المؤقتة.

١٢. خلال أقل من ثلاثة أشهر لابد من قيام قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية من رفد موازنة الحكومة المؤقتة وتلبية حاجات الشعب السوري وتطوير تصدير ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠٠ برميل يومياً ان أمكن.

ب. خطة العمل في المرحلة متوسطة الأجل (لمدة سنتين) :

١. انطلاقاً من أن حقيقة حاجة الحقول النفطية فنياً لإعادة الاقلاع تكون متفاوتة زمنياً حسب المراحل التي وصفت في خطة العمل قصيرة الأجل فمن الحقول مثل حقول الحسكة عموماً والتي لم تتضرر كثيراً (من الناحية الفنية) يمكن البدء في انتاجها من المرحلة السابقة مع امكانية تطوير العمل في الأجزاء المتضررة منها في هذه المرحلة

٢. وفي حقول الجبسة تحديداً وباقي الحقول القديمة عموماً ،وبهدف زيادة المردود الانتاجي للطبقات والمكامن المنتجة إلى أقصى حد ممكن السعي لتطبيق الطريقة المناسبة من تقانات الانتاج المدعم (Enhanced (R.O.E Recovery oil والبدء بتطبيق مشاريع تجريبية على عدة آبار تم في حال الحصول على نتائج مرضية فنياً و تجارياً نعمم التجربة. فهناك في الجبسة وحدها أكثر من ٢٥٠ بئر متوقفة عن الانتاج لأسباب فنية بحتة

٣. ضبط العمل في بقية الحقول النفطية والغازية ولا سيما في مناطق الفرات سواءً الحقول التابعة للمؤسسات العامة أو التابعة للشركات المشتركة

٤. إعطاء أهمية خاصة للفوسفات كرافد رئيسي للموازنة والسعي لزيادة انتاج الفوسفات الخام و تأمين غسله بشكل كامل وفتح أسواق تصدير سواءً القديمة منها أو أسواق جديدة

٥. هناك حاجة ملحة للنظر في أعمال المؤسسة العامة للجيولوجيا وبعض المؤسسات الأخرى التي يصعب الآن تناولها بالتفصيل باعتبار أن النفط والغاز هو المعني الرئيسي في هذه الدراسة

٦. في مجال امتناع بعض الشركاء الآخرين في الشركات المشتركة تلبية دعوة الحكومة المؤقتة أو التي تليها من العودة إلى

العمل حتى وفق الشروط السابقة العمل على محاولة استصدار قرار قانوني من محاكم عالمية متخصصة بالنفط كالكويت مثلاً بهدف استبدالها بشركاء آخرين مع احتفاظ حق الحكومة المؤقتة أو التي تليها بكل الملاحقات القانونية والمالية

٧. احكام السيطرة الكاملة على خطوط نقل النفط ومشتقاته والغاز ووضع خطة متكاملة لإدارتها والاستفادة منها بالطريقة التي تساعد على تلبية احتياجات الحكومة والشعب معاً

٨. الوصول بنهاية هذه المرحلة إلى انتاج ما لا يقل عن ٣٠٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠٠ برميل يومياً

٩. التخطيط والدراسات الجدية للتوسع في صناعة تكرير النفط وذلك بإعداد كل مايلزم للتحضير لإقامة مصفاة نفط جديدة

١٠. قامت عام ٢٠٠٥ الشركة النرويجية Inseis بمسح متعدد المقاطع[٧] في المياه الاقتصادية السورية في البحر البيض المتوسط، ومن خلال تحليل المسح تبين وجود احتياطيات نفطية هامة تتجاوز ٣٠ مليار برميل نفط في ١٣ حقلا، تبدو المعطيات الأولية واعدة، خاصة مع اكتشاف مكامن هامة للنفط والغاز في المياه الإقليمية الفلسطينية واللبنانية وتمتد حتى قبرص، لم تنجح سورية في إبرام عقود مع الشركات العالمية المختصة، مما يتطلب إعادة النظر بالقطاعات المطروحة للاستثمار، ومعرفة أسباب تردد الشركات الدولية المشاركة في عمليات الاستكشاف والاستثمار لتلك الحقول رغم ما توحي به المعطيات الأولية من فرص استثمارية هامة

١١. الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية كان مركز اهتمام دائم ومطالب لاستثماره وتحقيق عوائد هامة من عبور النفط والغاز، وقيام سورية بدور الوسيط ومركز التوزيع الإقليمي والدولي للطاقة التي تزخر بها المنطقة وذلك ب:

أ. المتابعة الجدية لمشروع الغاز العربي (الربط الغازي) من مصر إلى أوروبا وقد أنجز الكثير منه، ووضع خطة تقييم كاملة مع تقدير مادي لإتمامه تماماً والبحث عن مصادر تمويل له. حيث كانت سورية قد التزمت بإنهاء الوصلة بين حلب وكلّس عند الحدود السورية التركية بهدف الربط مع شبكة الغاز التركية وأنجز الجانب السوري معظم الأعمال تقريباً أوائل عام ٢٠١١ (وصلة حلب – إلى كلس على الحدود السورية التركية طولها ٦٢ كم بقطر ٣٦») وقد تمت مراسلة الجانب التركي للاستعلام عن موعد جاهزيته لاستكمال الربط في أراضيه وكان متوقعا الانتهاء من كافة الأعمال خلال عام ٢٠١١ واستكمال الربط . ويأتي هذا الربط استكمالا لخط غاز المشرق الذي تمت إقامته بموجب الاتفاق الموقع بين سورية ومصر عام ٢٠٠٢ولمدة ٢٥ عاما لإتاحة نقل كمية تتراوح بين ٣ و٦ مليون م٣ من الغاز المصري يوميا لسورية ولبنان وتركيا

ب. وقعت وزارتا النفط في كل من سورية والعراق مذكرة تفاهم في ١٣/١٠/ ٢٠١١ تتضمن تعاونا استراتيجيا بين البلدين في مجال النفط والغاز، من خلال إقامة أنبوب للنفط بطاقة ١,٢٥ مليون برميل نفط/ اليوم، كمرحلة أولى وإقامة خط ثان باستطاعة ١,٥ م ب / يوم في مرحلة لاحقة، وإقامة خط لنقل الغاز العراقي من حقول الغاز غرب العراق قرب الحدود السورية بطاقة تصل إلى ١٥ مليون م٣/ اليوم، وتطوير حقل غاز» عكاس» العراقي القريب من الحدود السورية ونقله إلى معامل الغاز السورية، بمساعدة فنية من سورية. يمتلك العراق طاقة كلية للتصدير تقدر بنحو ٧,٣ مليون برميل/اليوم إلا أن منافذ التصدير تقف عائق أمام زيادة الصادرات العراقية وهذا ما يعطل السياسة النفطية العراقية التي تسعى لتحقيق اختراق في السوق التجاري العالمي للنفط، الأمر الذي يجعل المنافذ السورية على المتوسط ذات أهمية خاصة بالنسبة للعراق ويسهل إمكانية التعاون بين البلدين بعض النظر عن الخلاف السياسي بينهما. فالعوامل الاقتصادية تميل لصالح خط الأنابيب الأرضي عبر

٧ - عبد الحاج « النفط السوري: الخسائر كبيرة و» الجيش الحر» يسيطر على جزء منه» النهار الثلاثاء 5 مارس 2013

الأراضي التركية نحو أوروبا. إلى جانب الاتفاق مع تركيا وأذربيجان لاستجرار الغاز الأذري وفق الاتفاق الموقع في كانون الثاني ٢٠١١ مع وزارة الصناعة والطاقة الأذرية بواقع ٣,٥ مليون م^{3}/اليوم من خلال شبكة الغاز التركية. ولكن يحتاج هذا الاتفاق لاعادة دراسة جدواه الاقتصادية. فالغاز المتوفر في العراق يبقى المصدر الأنسب لسورية من أي غاز آخر وخاصة من حقل عكاس القريب من الحدود السورية

ج. يمكن اعادة دراسة خط التابلاين السعودي الذي كان ينقل النفط من السعودية الى مينائي بانياس وطرابلس على المتوسط والذي يمر في هضبة الجولان وتوقف بعد عدون حزيران ١٩٦٧، ويمكن اعادة تعديل مساره بعيداً عن الجولان وبناء خط آخر جديد.

يتضح من هذه الاتفاقيات أن سورية ستكون محطة رئيسية لنقل وتوزيع الغاز إلى أوروبا والعالم، ومن ميزات هذه الشبكة أنها ستتيح لسورية الغاز وبكميات كبيرة يمكن أن تصبح أساسا لصناعات بتروكيميائية جديدة في سورية، إضافة إلى توفير احتياجات سورية التقليدية وتحقيق عوائد مالية واقتصادية هامة لها. المصور التالي يوضح خطوط نقل الغاز في سورية حسب ما تم من اتفاقيات.

١٢. لقد نمت الطاقات الكهربائية المركبة خلال السنوات ١٩٩٥ – ٢٠١١ بما يعادل ٢,٧٪ سنويا، كما كان الإنتاج من الطاقة يتزايد بما يعادل ٦,٢٪ وسطيا وسنويا خلال الفترة ذاتها إلا أن الاستهلاك قد كان ينمو خلال تلك السنوات بما يعادل ٨٪ سنويا[٨] ومن المتوقع أن يستمر التزايد في الطلب على الطاقة الكهربائية بمعدل وسطي سنوي يتجاوز ٥٪ (٥,٠٧٪ للسنوات ٢٠١٠- ٢٠٣٠) وبالتالي فإن الحد الأدنى للنقص في العرض يتجاوز ١٢,٥٪ من إجمالي الطلب لعام ٢٠١٠، وذلك نتيجة أنه حتى الآن لم تتعرض محطات إنتاج الطاقة لأضرار مباشرة تؤثر على طاقاتها الإنتاجية، والنقص الحالي في الإنتاج (المقدر بما يقارب ٤٠٠٠ ميغا واط) ناجم عن انقطاع إمدادات الفيول والغاز إلى محطات التوليد وبالتالي فإن العجز المقدر كان بافتراض أن الطاقات الإنتاجية المركبة متناسبة مع الطلب الكلي والاحتياطي المطلوب وعليه فإن العجز هو للسنتين ٢٠١١ و٢٠١٢ اللتين لم يتم فيهما أي زيادات في الطاقات المركبة أو الإنتاج وسيكون مطلوبا للوفاء بالاحتياجات لأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٣ المتراكمة زيادة الطاقة الإنتاجية الفعلية المركبة بما يعادل ٨,٣٪ على الأقل أي إقامة محطة توليد جديدة بطاقة تقارب ٧٠٠ ميغا واط. وعلى العموم محاولة زيادة وتفعيل دور النفط والغاز في توليد الطاقة الكهربائية بما يحقق فائض في مجال الطاقة إن أمكن.

١٣. تحرير نظام الأجور والحوافز من القيود المفروضة عليه، ورفع مستوى الأجور للعاملين الفنيين والمؤهلين السوريين إلى مستويات الأجور لأمثالهم في المنطقة للحفاظ على اليد العاملة الوطنية المؤهلة.

١٤. وضع استراتيجية صناعية استنادا لتوفر مصادر الطاقة والغاز، لتحديث الصناعة السورية وانتقالها إلى صناعة قائمة على المعرفة خلال العقد القادم.

١٥. وضع استراتيجية وطنية للطاقة ونقل التكنولوجيا، تحسن من اقتصاديات الطاقة واستخداماتها وتطور إنتاج الطاقات المتجددة.

٨ - مصدر: التقرير الإحصائي السنوي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت للسنوات ٢٠٠١- ٢٠١٢ الجداول ١٤٠ و١٤١ و١٤٤ و١٤٥

ج- خطة العمل للمرحلة طويلة المدى (خمسة سنوات):

تشكل الحلول المقترحة للمراحل المتعددة الإسعافية ومتوسطة الأجل (٢-٣ أعوام)، وطويلة الأجل (لخمس سنوات قادمة) كلا متكاملا من استراتيجية طويلة الأمد لرؤية اقتصادية لسورية تتلخص بانتقال سورية إلى منتج للمعرفة خلال العقدين القادمين، تقوم صناعتها على الإنتاج المبني على المعرفة، وهي تعتمد في إيراداتها على إنتاج صناعي وخدمي حديث ومتطور، وتشكل إيراداتها من صادرات النفط والغاز مصادر لتمويل الاستثمارات طويلة الأمد في البنية التحتية والتحديث والتطوير الصناعي، وتعتمد في تمويل إنفاقها الجاري على إيراداتها الجارية الضريبية وغيرها، وتكون مواردها المرتبطة بالثروات الباطنية والمنجمية موجهة للاستثمار التنموي في البلاد، ومن هنا كان الحديث عن وضع استراتيجية طاقة وطنية خلال الفترة متوسطة الأجل (٢-٣سنوات)، وهي لا تقتصر على الاستخدام الفعال والاقتصادي للطاقة وزيادة مردودها الإنتاجي والاقتصادي، وتتعدى ذلك إلى الاستثمار الفعال للثروة المنجمية وإطالة أمد استثمارها لتلبية الاحتياجات التنموية وليس احتياجات الإنفاق الجاري، وبمعنى آخر تقليص اعتماد سورية على ثرواتها المنجمية وبناء قاعدة إنتاجية تكون أساس التنمية والازدهار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين السوريين وستقوم الاستثمارات الحكومية بدور المحفز والرائد في توجيه الاستثمار قطاعيا حسب متطلبات التنمية والاستراتيجيات القطاعية، ويتطلب ذلك:

١- الاستمرار في تطوير وتوسيع الانتاج على محورين:

الأول - اكتشافات جديدة و بالتالي عمليات انتاج جديد ولا سيما مع اكتشاف احتياطات جديدة يؤمّل في زيادة القدرة الانتاجية.

الثاني - وبهدف زيادة المردود الانتاجي للطبقات والمكامن المنتجة متابعة تطبيق استخدام طرق الانتاج المدعم للنفط (R.O.E) إضافة إلى: زيادة فعالية الكنس (E.S.I) إلى أعلى حد ممكن (increase efficiency sweep)

وتخفيض الاشباع المتبقي إلى أخفض حد ممكن (salutation oil residual of decrease).

٢- تعديل الوضع المؤسساتي بكل مكوناته.

٣- إقامة تشريع جديد للتعامل مع النفط والغاز والثروة المعدنية بما يحقق العدالة الاجتماعية مناطقياً. وذلك بهدف خلق تنمية مستدامة متوازنة اجتماعياً في عموم سورية.

٤- إعادة النظر بعقود الخدمة وتطوير ضوابط ومعايير لتلك العقود تحافظ على الثروة الوطنية وحقوق سورية في ثرواتها الباطنية.

٥- تطوير إمكانيات المؤسسة السورية للنفط والشركات الأخرى المرتبطة بوزارة النفط والثروة المعدنية، لتقوم بالدور الأساسي في عمليات الاستكشاف والإنتاج والنقل والتسويق للحد من دور ونفوذ الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات الإنتاج وكثافتها، والحفاظ على صيغة استثمار الثروات الباطنية في خدمة التنمية.

٦- تطوير الاتفاقيات الإقليمية والدولية لجعل سورية مركزا إقليميا لنقل وتوزيع الغاز والنفط

٧- إقامة صناعات بتروكيميائية حديثة لزيادة القيمة المضافة المتحققة في القطاع، ولتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي وتنويعها، سوف تمتد هذه المرحلة لعقد قادم في هذا المجال من الصناعات، في حين ستكون الصناعات الحديثة المبنية على المعرفة مجالات للاستثمار في العقد اللاحق، و ستكون عملية الاستثمار فيها خلال هذه السنوات الخمس القادمة محدودة، لضرورة تطوير البنية التحتية اللازمة لها وتطوير أنظمة التعليم وهي عمليات تحتاج فترة زمنية طويلة نسبيا.

رابع عشر- المطلوب من الدول الصديقة والمؤسسات الدولية ورجال الأعمال السوريين والأجانب

نكتفي هنا بتوجيه رسالة هامة:

يصعب على أي امرء لأن يضع جدول بالمطلوب وفق عناصر محددة. لأن المطلوب كل شيء ... و كل شيء كبير جداً .. إضافة إلى أن المطلوب من الدول الصديقة و المؤسسات الدولية و رجال الأعمال السوريين والأجانب يتكون من خلال تخطي الاجراءات القانونية التي اقترحناها في خطط العمل بمراحلها الثلاثة (القصيرة والمتوسطة و البعيدة) لما هو موجود من العقود الموقعة مع الشركاء من خلال عقود الخدمة اوعقود إمتياز التنقيب في الرقع التي طرحت سابقا والتي قسم منها قيد العمل وقسم منها قيد الدراسة وقسم منها شارف على الانتهاء لكن واضح أن هناك ساحة عمل واستثمار غير محدودة تستوعب كل من يريد ان يساهم في إعادة تأهيل هذا القطاع والموضوع يقدر بمليارات الدولارات فكل مفصل من مفاصل النفط والغاز الموصوفة سابقاً بحاجة إلى إعادة تأهيل وبالتالي فالأيام الأولى من عمل الحكومات (المؤقتة وغيرها) ستظهر ساحات العمل والاستثمار والتعاون بشكل واضح بعد القيام بالمسح الميداني لحقول النفط وخطوط نقل النفط ومشتقاته والغاز والمشاريع الغازية الهامة التي بُدئ في تنفيذها ...

وهذا وحده يتطلب تضافر الجهود الخيرّية وتعاونها معاً .. ولن يتم انتظار وقت طويل لحصد النتائج الايجابية بذلك.

وبشكل مبدئي قد نحتاج إلى:

- خبرة عالمية من دولة أو مؤسسة صديقة في المساعدة في حصر الأضرار وتقييمها فنياً ومادياً.
- المساعدة في وضع خارطة عمل واضحة من خلال خبرات سابقة عملت في مناطق النزاع المنتشرة في العالم تؤسس لإعادة تأهيل القطاع بشكل علمي ويسر.
- المساعدة في خبرات قانونية دولية عملت في مجال النزاعات النفطية من جهة الاستثمار والعمل المشترك (شركات مشتركة).

خامس عشر – كلمة أخيرة

في المقترحات السابقة وضمن خطط العمل المطلوبة مشاريع كثيرة جداً بحاجة الى تضافر الجهود كلها محلياً ودولياً لإعادة تأهيل قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية ووضعه في الانتاج ثانية تلك الجهود التي نبشّر بأنها ستحصل على النتائج الإيجابية استثمارياً وفوراً عن طريق استرداد رأس المال مع هامش ربحي كبير.

إن هذا القطاع الهام جداً على كل الأصعدة يعتبر الأساس الذي سترتكز عليه الحكومة المؤقتة والحكومات المتعاقبة من جهة الأموال الوطنية التي تحتاجها تلك الحكومات في عمليات اعادة البناء والتوطين والخدمات لاسيما الخدمات الاساسية من بنية تحتية وخدمات عامة انطلاقا لعودة الحياة الطبيعية لبلدنا الحبيب سورية.

هذا من جهة ومن جهة ثانية أشكر السيد الدكتور اسامة القاضي وفريق عمله على الاستمرار بانجاز كل الدراسات التي تشمل جوانب العمل الحكومي وان تكون هذه الدراسات بين يدي الحكومة المؤقتة أولاً والحكومات اللاحقة لتكون منهج عمل للإنطلاق بعملها منذ اليوم الأول.

ملحق ١ : موجز عن مشاريع الغاز الرئيسية

المشروع	غاز جنوب المنطقة الوسطى	الموقع	٥٠كم شرق من مدينة حمص
الهدف	يهدف إلى إستثمار الاحتياطيات الجيولوجية من الغاز الحر المكتشفة في حقول جنوب المنطقة الوسطى (أبو رباح، شمال الفيض، قمقم). ويعتبر هذا المشروع من أهم المشاريع حيث سيساهم في دعم الإقتصاد الوطني عبر توفير مصادر إضافية للطاقة وخاصة في ظل الطلب المتزايد على الغاز كمصدر نظيف للطاقة من قبل القطاعات الصناعية المختلفة وخصوصاً محطات توليد الطاقة الكهربائية		
المكونات	- معمل المعالجة - محطة أبو رباح - محطة شمال الفيض - محطة قياس و فصل الغاز في قمقم	المنتجات	- غاز نظيف(٦-٧,٢) مليون م٣/ يوم - الغاز المنزلي (٥٠-٦٠ طن / يوم) - المكثفات (٤٤٣٠-٥٣٠٠ برميل/يوم)

المشروع	غاز شمال المنطقة الوسطى	الموقع	٨٠ كم جنوب مدينة الثورة
الهدف	يهدف إلى استثمار الإحتياطيات الجيولوجية من الغاز الحر المكتشفة في حقول شمال المنطقة الوسطى(الحريث، شرق الأكرم، التوينان، غرب التوينان، الغور) في هذه المرحلة، ويعتبر هذا المشروع هاماً وحيوياً حيث يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير مصادر إضافية للطاقة وخاصة في ظل الطلب المتزايد على الغاز كمصدر نظيف للطاقة من قبل القطاعات الصناعية المختلفة وخصوصاً محطات توليد الطاقة الكهربائية		
المكونات	- محطة الحريث - محطة تجميع الغاز الحامضي - محطة قياس و فصل الغاز في التوينان معمل - معمل المعالجة	المنتجات	- غاز نظيف ٣ مليون متر مكعب يوميا - غاز منزلي٦٠ طن يوميا - المكثفات ٢٠٠٠ برميل يوميا

المشروع	توسع محطة دير علي
الهدف	إنشاء خط قياس إضافي وربطه مع محطة القياس الحالية في دير علي لتغذية توسع محطة توليد دير علي بالغاز اللازم
المكونات	- خط قياس وتسليم للغاز باستطاعة ٣,٢ مليون متر مكعب/ يوم (الاستطاعة النهائية لمحطة القياس بعد التوسع ستصبح ٦ مليون مترمكعب باليوم). - ربط الخط الجديد وتكامله مع أنظمة التحكم والاتصالات والحماية المهبطية وأنظمة المساعدة الأخرى الموجودة حالياً في المحطة

المشروع	إنشاء محطة قياس لتغذية محطة توليد الطاقة في تشرين بالغاز
الهدف	إنشاء محطة قياس وتسليم للغاز FMS بالقرب من محطة تشرين الحالية لتغذية محطة توليد الطاقة المزمع إنشاؤها في تلك المنطقة
المكونات	- محطة قياس وتسليم للغاز باستطاعة ٢مليون متر مكعب / يوم. أنظمة التحكم والإتصالات والحماية المهبطية وأنظمة المساعدة الأخرى - محطة قياس وتسليم للغاز باستطاعة ٢مليون متر مكعب / يوم أنظمة التحكم والاتصالات والحماية المهبطية وأنظمة المساعدة الأخرى.

المشروع	مشروع خط الغاز العربي - المرحلة الأولى
الهدف	يهدف إلى إنشاء خط لنقل الغاز المصري من الحدود السورية الأردنية حتى منطقة الريان شرق مدينة حمص بطول حوالي ٣١٩,٥ كم و بقطر ٣٦ إنش
الإمتداد	يمتد من الحدود السورية الأردنية حتى منطقة الريان (شرق مدينة حمص) بقطر ٣٦ إنش و بطول ٣١٩,٥ كم وقطر ٣٦» وضغط تشغيلي ٧٢ بار واستطاعة نقل ٢٢ مليون م٣/ يوم. وقد تم ربط خط الغاز العربي مع: - خط غاز العمر في منطقة محطة ٦٠٠٧-أ بداية الوصلة المغذية لمحطة الناصرية - خط غاز المنطقة الوسطى في منطقة الصمام المقطعي ٤٩٠٤شرقي بلدة الفرقلس - معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى في نفس الموقع (٤٩٠٤) - معمل غاز بتروكندا - ويرتبط الخط مع الشبكة السورية للغاز في موقع محطة غاز الريان شرقي مدينة حمص
الوضع الحالي ضمن سورية	تم إصدار شهادة الإستلام الأُولي لكامل المشروع بتاريخ ٢٠٠٩/١/٩ ووضع المشروع بالاستثمار. مما أدى إلى خلق مرونة عالية في شبكة الغاز السورية من خلال نقل الغاز المصري المتعاقد عليه من الحدود السورية /الأردنية إلى المستهلكين في المنطقة الجنوبية. إضافة إلى نقل الغاز المنتج من معامل: إيبلا، غاز جنوب المنطقة الوسطى، دائرة المنطقة الوسطى، ومعمل غاز حيان إلى المستهلكين في المنطقة الجنوبية أو إلى محطة غاز الريان وذلك وفق الضرورات التشغيلية

المشروع	مشروع خط الغاز العربي -المرحلة الثانية (قيد التنفيذ)
الهدف	ربط خط الغاز العربي مع الشبكة التركية وأوروبا ويتيح إنشاء هذا الخط التكامل مع الشبكة السورية للغاز لتأمين حاجة القطر من الغاز كما يتيح ربط الشبكة السورية و العراقية بحيث يتم تصدير الغاز المصري والسوري والعراقي الفائض إلى المستهلكين في تركيا ومنها إلى أوروبا
الإمتداد	يمتد من منطقة الفرقلس شرقي مدينة حمص وحتى الحدود السورية – التركية بطول حوالي /٢٥٠/ كم و قطر ٣٦" بضغط تصميمي للخط ٧٥ بار واستطاعة ١٨ مليون م٣ /يوم
الجزء الأول	**الهدف:** ربط شبكة الغاز السورية مع شبكة الغاز الأوروبية عبر شبكة الغاز التركية **الوصف:** يمتد من محطة حلب الغازية إلى الحدود السورية - التركية بطول حوالي /٦٢/ كم و قطر ٣٦ إنش حيث سيتم تركيب محطة لقياس وتسليم الغاز على الحدود باتجاهين باستطاعة ٩ مليون م٣ /يوم. وهو امتداد لمشروع خط الغاز العربي –المرحلة الأولى الممتد من الحدود السورية/ الأردنية حتى الريان **الفائدة من المشروع:** إمكانية نقل الغاز المصري والفائض من الغاز السوري في حال توافره إلى الشبكة الأوربية ونقل الغاز من الدول المجاورة لتركيا (إيران وأذربيجان) إلى سوريا وفق مذكرة التفاهم الموقعة مع الجانب الإيراني وإعلان المبادئ مع الجانب الأذربيجاني عبر الشبكة التركية، بالإضافة إلى تأمين عائدات من خلال: أجور نقل الغاز عبر الخط وتعرفة عبور الغاز عبر الأراضي السورية.
الجزء الثاني	يمتد من منطقة الفرقلس وحتى محطة غاز حلب بطول حوالي /١٨٨/ كم وسيتم تنفيذه في ضوء توفر كميات إضافية من الغاز المصري أو السوري المعد للتصدير إلى تركيا والدول الأوروبية

-

ملحق ٢ : لمحة موجزة عن مؤسسات وزارة النفط

١- الإدارة المركزية لمكاتب الوزير والمعونين والإدارات المركزية

(أمور هامة : قبل البدأ بالحديث عن المؤسسات والشركات النفطية من المفيد ذكره ان العلاقة التعاقدية والفنية بين المؤسسات الحكومية والمشتركة بشكل عام في مجال النفط الغاز والثروة المعدنية)

بموجب القوانين السورية فان الثروات الباطنية هي ملك الدولة، وحتى مالك الأرض من القطاع الخاص لا يملك سوى السطح، بينما تملك الدولة باطنها. ومنذ البداية فقد نشأ قطاع النفط والغاز كقطاع حكومي وليس خاصاً، فمصفاة حمص وهي أول منشأة نفطية في سورية نشأت باستثمرات حكومية عام ١٩٥٨، واستمر استكشاف النفط وانتاجه الذي بدا عام ١٩٦٨ كنشاط حكومي ١٠٠٪. وحتى خط نقل النفط آي بي سي «IPC» القادم من العراق الى سورية جرى تأميمه عام ١٩٧٢ عندما أممت العراق شركة نفط العراق. وأنشأت سورية الشركة السورية للنفط كشركة حكومية تتولى ادارة كل ما له علاقة بالنفط والغاز. ومع نمو الانتاج وتوسعه اعيد تنظيم قطاع النفط والغاز وهو الآن منظم في مؤسستين كبيرتين واحدة للنفط والغاز تضم تحتها عدت شركات للنفط والغاز ونقل النفط الخام، ثم شركة للتكرير تضم مصفاتي حمص وبانياس. وكانت شركة توزيع المشتقات النفطية "محروقات" والتي كانت تعرف بسادكوب هي شركة التوزيع المختصة بهذا الشق من قطاع النفط والغاز الذي يتوضع بكامله تحت عباءة وزارة النفط والثروة المعدنية. وقد تميز هذا القطاع بسيطرة من يلوذ بالمسؤولين والمقربين منهم على كافة مفاصله.

منذ سبعينات القرن العشرين فتحت الإدارة السورية قطاع النفط والغاز أمام الاستثمار الأجنبي. وكانت شركة شل أولى الشركات الأجنبية التي اكتشفت النفط بكميات تجارية في منطقة دير الزور، تلتها شركة الف اكيتين الفرنسية التي اشترتها شركة توتال فيما بعد ثم تبعتها شركات أخرى.

وبهذا أصبح قطاع انتاج النفط السوري ينقسم الى قسمين رئيسيين:

الأول: الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز هما الشركتان الحكوميتان بالكامل.

الثاني: الشركات الأجنبية التي تنتج من الحقول التي خصصت لها بموجب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج مثل شل وتوتال وأينا وبتروكندا وغولف ساندز وشركة النفط الصينية وشركة دبلن الكندية وغيرها.

تتبع وزارة النفط السورية مع الشركات الأجنبية طريقة عقود تقاسم الانتاج «Production Sharing Agreement PSA» والتي تعتمد تقاسم قيمة النفط و الغاز المنتج بين الشركة السورية الحكومية والشركة الأجنبية المستثمرة بنسب يتفق عليها في العقد وهي غالباً كالتالي:

- ✓ ١٢,٥٪ تذهب كحق للدولة Royalty
- ✓ نحو ٤٠٪ أو أقل تخصص لاستعادة التكاليف «Cost Recovery» التي دفعتها الشركة الأجنبية خلال فترة الاستشكاف أو الانتاج، وقد لا تستخدم كلها فتعاد للشركة الحكومية أو يتم تقاسم الفائض
- ✓ ما تبقى يقسم بنسبة ٢٥-٣٥٪ للشركة الأجنبية و ٦٥-٧٥٪ للشركة الحكومية

لإدارة عملية الانتاج في عقود الامتياز للشركات الأجنبية يتم انشاء شركة تشغيل أو شركة عاملة مملوكة مناصفة بين الشركة الأجنبية المستثمرة والشركة الحكومية، أي ليست الشركة الأجنبية هي من يقوم بإدارة عملية الانتاج مباشرة،

ولكن الشركة الأجنبية هي التي تنفق بالكامل عليها، وتسترد ما أنفقته من خلال نظام محاسبي معقد لاستعادة التكاليف يتم وضع أسسه في عقد الامتياز. (شركات مثل الفرات للنفط ودير الزور للنفط وشركة الخابور للنفط وشركة دجلة للنفط وشركة كوكب للنفط وغيرها).

٢- المؤسسة العامة للنفط

تأسست المؤسسة العامة للنفط عام ٢٠٠٩ بهدف وضع خطة إستراتيجية شاملة لتعزيز النشاط الاستكشافي براً وبحراً، ورفع مردود الحقول الناضبة من خلال تطبيق الطرق المختلفة لإنتاج النفط المدعم، وإدخال التكنولوجيا الجديدة والرائدة فيما يتعلق بإستثمار الغاز صعب الإنتاج والنفوط الثقيلة جداً وتوسيع البنى التحتية النفطية وربطها إقليمياً بما يعطيها المرونة الكافية وكذلك تأهيل الكوادر البشرية بشكل مستمر والعمل على ضمان امن و سلامة البيئة.

ويتبع للمؤسسة العامة للنفط:

- الشركة السورية للنفط
- الشركة السورية للغاز
- الشركة السورية لنقل النفط
- كافة الشركات النفطية المشتركة (سيأتي على ذكرها لاحقاً)

أ- الشركة السورية للنفط:

تأسست الشركة السورية للنفط في عام ١٩٧٤ و أخذت على عاتقها القيام بتنفيذ عمليات استكشاف الغاز والنفط في كل أجزاء سورية.

في الفترة ١٩٦١-١٩٧٥: قامت الشركة السورية للنفط بحفر ٤٨٥ بئر استكشافي ووضعت عدد من التراكيب في الانتاج. كما تم توقيع عقد مع شركة نفط روم والتي انسحبت بعد حفر ٧ آبار.

في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥: دخلت مجموعة من شركات النفط الى سوريا ونفذت أعمال جيولوجية و جيوفيزيائية على كل سوريا تقريبا، وتم حفر ٢٧٠ بئر استكشافي ولقد سجلت الشركة السورية للنفط عدة استكشافات بينما لم تحقق تلك الشركات أي استكشافات.

في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٥: ميزت هذه الفترة بزيادة النشاط الاستكشافي للشركة السورية للنفط و الشركات الاخرى التي وقعت معها الشركة السورية عقود مثل شركة شيل و ايلف توتال و ماراثون وتولو حيث اكتشفت الشركة السورية ١٥ حقل غاز ونفط.

ب- الشركة السورية للغاز:

تتولى الشركة السورية للغاز إدارة وتشغيل وصيانة البنى التحتية الغازية (معامل ، محطات ، شبكات نقل الغاز) وكذلك استكمال تطوير الاكتشافات الجديدة لتأمين حاجة سوريا من الغاز حيث تقوم الشركة حالياً باستثمار معامل الغاز التالية: ١- معمل غاز السويدية. ٢- معمل غاز الجبسة. ٣- معمل غاز دير الزور. ٤- معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى. ٥- محطات غاز المنطقة الوسطى. كما تشارك بتشغيل و صيانة المعامل التالية:

١- معمل غاز العمر ٢- معمل غاز الطابية (دير الزور) ٣- معمل غاز حيان ٤- معمل غاز ايبلا من خلال مهندسيها وفنيها المفرزين الى شركات عقود الخدمة والتي تشكل حوالي ٨٠٪ من الكادر. كما تقوم الشركة بادارة شبكة متكاملة لنقل وتوزيع الغاز تغطي أراضي الجمهورية العربية السورية وبأقطار مختلفة يصل طول الشبكة إلى حوالي ٢٥٠٠ كم.

ج- شركات النفط المشتركة:

• شركة الفرات للنفط (سابقاً)

تعتبر شركة الفرات للنفط (سابقا)من الإنجازات الرائدة في القطر العربي السوري وهي شركة مساهمة تحمل جنسية الجمهورية العربية السورية وتقوم بدور الوكيل عن الشركة السورية للنفط و المقاول في تنفيذ عمليات التطوير والتنمية وقد تشكلت إثر الإكتشافات التجارية للنفط لعدة حقول في منطقة دير الزور وفقاً لعقد الخدمة رقم ٢١٠ والمصدق بالقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٧ بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط مع شركات نفطية عالمية (ممثلين حالياً بشركتي شل و بترو كندا) . بدأت الشركة أعمالها عام ١٩٨٥ بتنفيذ المهام الموكلة لها بإنتاج النفط الخفيف ذو المواصفات الجيدة مقارنة مع النفط العالمي. وكان ذلك بتطبيق تقنيات أدت إلى رفع عامل المردود للخزانات النفطية كالحقن المائي الذي يعطي نتائج إيجابية في المحافظة على الضغوط الطبقية، وفي تحقيق معاملات كنس وإزاحة فعالة تؤدي لرفع المردود النفطي. كما تجدر الإشارة إلى الإنجازات الهامة التي تحققت ضمن فعاليات الشركة من حيث استخدامها لأحدث ما توصلت إليه التقنيات والمعلوماتية في العالم بما يخص إنشاء واستخدام برامج للتمثيل الثلاثي الأبعاد للحقول و الخزانات النفطية، حيث تم إنشاء مركز للدراسات النفطية يعمل وفق أحدث الطرق والتقنيات العالمية لتحديث التمثيل الجيولوجي الخزني للطبقات النفطية وفق مستجدات الحفر والإنتاج. تقوم الشركة بإستخدام أنظمة متطورة في حسابات الهيدروكربون والبيانات الجديدة للآبار والمحطات، حيث تتضمن إدخال كافة معطيات الآبار الإنتاجية والحسابات التراكمية والمصححة لكميات النفط والغاز و حساب حصص الشركاء بدقة متناهية وبزمن قصير. تقوم الشركة باستخدام العديد من الأنظمة الحاسوبية الأخرى لإدارة كافة بيانات الشركة مثل إدارة المواد حيث يمكن الحصول على كافة المعلومات حول الشراء والتحكم بالمخزون والمساعدة في تدقيق الفواتير إضافة للحصول على المواصفات الفنية الدقيقة أما على صعيد الإدارة المالية فيتم استخدام أحدث الطرق المتطورة للحسابات. أما في إطار تطوير الكادر الوطني والذي يعتبر من أهم أهداف الشركة فقد تم وضع خطط تدريب لتطوير العنصر الوطني فنياً وإدارياً و مالياً لمواكبة مسيرة التقنيات العالمية مما يمكننا من الاستغناء عن العنصر الأجنبي واستبداله بكوادر وطنية مؤهلة. تعمل الشركة على تطوير برامجها وأنظمتها ووضع الخطط المناسبة لذلك بما يتوافق والتطور العالمي المتسارع.

• شركة دير الزور للنفط:

أحدثت شركة دير الزور للنفط (الشركة العاملة) في ١٩٩٠/٩/٣٠، كشركة سورية مساهمة. تقوم شركة دير الزور للنفط (الشركة العاملة) بتنفيذ وإدارة أعمال الاستكشاف والتطوير وإنتاج النفط، وفقاً لأحدث التقنيات والأساليب المتطورة في صناعة النفط والغاز نيابةً عن الشركة السورية للنفط وعن شركة توتال للإنتاج والاستكشاف سورية. ساعد استخدام شركة دير الزور للنفط لهذه التقنيات الحديثة على بناء وتطوير الكوادر الوطنية وتأهيلها، وكذلك تحديث أساليب العمل مما حقق اقتصادية عالية، مع المحافظة على معايير الأمن والسلامة والبيئة، وهذا بدوره ساعد على النجاح في الحصول على شهادة الآيزو(١٧٠٠١) العالمية في الحفاظ

على البيئة في بداية ٢٠٠٨، بالإضافة إلى التطبيقات الصناعية الجيدة، والجاهزية الكاملة للمنشآت النفطية

- **شركة كوكب للنفط:**

تم توقيع العقد رقم ١٢ تاريخ ٢٠٠٣ وتشكلت الشركة العاملة عام ٢٠٠٤. يبلغ انتاجها اليومي للنفط ٢٤٨٤ برميل / يوم ومعدل انتاجها اليومى للغاز ٠,٤١٨ مليون متر مكعب. بلغت نسبة تنفيذها لخطة ٢٠٠٩ من انتاج النفط الثقيل٥١٪ وانتجت ٣,٧مليون برميل نفط بنسبة تنفيذ ٩٨٪.

- **شركة حيان للنفط:**

شركة حيان هي شركة عاملة سورية ذات شخصية إعتبارية أسست بموجب عقد حيان للتنقيب عن النفط والغاز بين الشركة السورية للنفط وشركة إينا الكرواتية بنسبة مساهمة ٥٠٪ لكل منهما وتعمل لصالح هاتين الشركتين وبالنيابة عنهما بموجب العقد الموقع بتاريخ ١٩٩٨/٣/٣٠ والمصدق بالقانون رقم /٦/ تاريخ ١٩٩٨ /٨/٤ ومقرها مدينة دمشق.

- **شركة عودة للنفط:**

تم توقيع عقد عودة رقم ٣٤ تاريخ ٢٠٠٣ وعقد تشرين والشيخ منصور رقم ١٥ تاريخ ٢٠٠٥. تشكلت الشركة العاملة عام ٢٠٠٨ وهى تمثل الجانب الوطنى المساهمه لشركة ساينوبيك. وانتجت ٤,٤ مليون برميل نفط خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة تنفيذ ٥١,٥ ٪.

- **شركة دجلة للنفط:**

تشكلت الشركة العاملة عام ٢٠٠٨ وهى تمثل الجانب الوطنى المساهم لشركة غالف ساندرز وبلغت نسبة تنفيذها لخطة ٢٠٠٩ من انتاج النفط الثقيل ٢٠٥٪.

وغيرها من الشركات الصينية وغيرها ....

٣- المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية:

- **الشركة العامة لمصفاة حمص:**

هى أقدم مصفاة نفط في سورية اعتمدت على تكرير نفط العراق ثم تطورت بإضافات جديدة مع العلم ان طاقتها التخزينية حوالي ٦ ملايين طن سنويا اضافة لمعمل مزج الزيوت.

- **شركة مصفاة بانياس:**

هي إحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارة النفط والثروة المعدنية في سوريا. أقيمت المصفاة بموجب العقد رقم /٢٠/ لعامين ١٩٧٤ .الموقع مع شركة اندستريال اكسبورت امبورت الرومانية.

– غاية العقد: إقامة مصفاة لتكرير النفط الخام وإنتاج المشتقات النفطية بطاقة تكريرية سنوية مقدارها /٦/ مليون طن متري (مفتاح باليد) شمال مدينة بانياس الساحل في محافظة طرطوس. بدأ العمل في إقامة مصفاة بانياس في شهر أيلول

عام ١٩٧٥. - بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٨، بدأت أولى تجارب التشغيل الجزئية. وبلغ عدد أيام التشغيل التجريبي ١٩ يوماً خلال عام ١٩٧٩ و ١٣١ يوماً خلال عام ١٩٨٠ وفي عام ١٩٨١.

تم تشغيل المصفاة بشكل متكامل من أجل تجارب الضمانات. - في ١٩٨٢/٣/٢١ تم الاستلام المؤقت للمصفاة. - إن أفضل طريقة للتعبير عن استطاعة المصفاة هي تلك المتعلقة بتكرير النفط الخام وعليه فإن مصفاة بانياس صممت على استطاعة سنوية مقدارها /٦/ مليون طن من النفط الخام المزيج بين نفط خفيف ونفط سوري ثقيل بنسب تكرير تتراوح بين ٨٠٪ وزناً خفيفاً و٢٠٪ وزناً ثقيلاً وحتى ٥٠٪ وزناً خفيفاً و ٥٠٪ وزناً ثقيلاً.

أما التكرير السنوي ومنذ عام ١٩٨٨ وحتى تاريخه فقد تجاوز الطاقة التصميمية ووصل إلى ما نسبته /١٠٢٪ -٠٨ ,١١٧٪/ من هذه الطاقة متضمنة بذلك الفيول والنفتا المستلمين من الشركة العامة لمصفاة حمص، والنشاط التجاري لباقي المشتقات. ونشير إلى أن عدم انتظام توارد النفط المستورد اللازم للتكرير ظل عقبة في وجه انتظام وزيادة الإنتاج إلى أن توفر النفط الخام الخفيف المحلي منذ عام ١٩٨٧.

- **شركة محروقات (سادكوب)**

تعتبر شركة محروقات إحدى أهم شركات القطاع العام النفطية ذات الطابع الاقتصادي والخدمي، وقد أُنيطت بها مهام تأمين المشتقات النفطية بأنواعها المختلفة إلى القطاعات المستهلكة في القطر، وكذلك تأمين كافة المستلزمات لتنفيذ مهامها ، من نقل وتخزين وتوزيع سواءً المنتجات النفطية المحلية أو المستوردة. تؤمن الشركة القسم الأكبر من المواد التي تتعامل بها محلياً من مصفاتي / حمص وبانياس / وتستورد باقي احتياجاتها عن طريق مكتب تسويق النفط التابع لرئاسة مجلس الوزراء. ولدى الشركة فروع في جميع المحافظات السورية.

- **المؤسسة العامة للجيولوجيا:**

أحدثت المؤسسة العامة للجيولوجيا بموجب المرسوم رقم ١٣٦ لعام ١٩٧٧وحلت محل مديرية الأبحاث الجيولوجية، واتبعت لوزارة النفط والثروة المعدنية وانيط بها القيام بتحقيق مختلف أعمال المسح الجيولوجي والجيوبيئي في أراضي القطر ومياهه الإقليمية والقيام بأعمال استطلاع مكامن الثروة المعدنية والقيام بأعمال التنقيب، وأعمال الحفر الآلي والتعديني، واختبارات تركيز ومعالجة الخامات والقيام بالدراسات الاقتصادية التبريرية لمكامن الفلزات، تمهيداً لوضعها موضع الاستثمارو التنقيب عن المياه الجوفية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى المحلية وإجراء الدراسات الجيوهندسية المتعلقة بالانهيارات وإنشاء مركز توثيق وتبادل المعلومات العلمية والمشاركة في المؤتمرات وتنفيذ وتطوير القوانين والأنظمة، وبتاريخ ٢٠١٠/١/١٣ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٣ الذي قضى بدمج كامل الشركة العامة للرخام والاسفلت ومرفقين انتاجيين كانا يتبعان للشركة العامة للرخام والاسفلت وهما مديرية استثمار الملح في دير الزور والتي تتبع لها مجموعة ملاحات سطحية اضافة الى منجم التبني كموقع اساسي لاستثمار هذه المادة ومديرية استثمار الرمال الكوارتزية القائمة في منطقة القريتين بحمص.

- **الشركة العامة لإنتاج واستثمار الفوسفات وتسويقه (الشركة العامة للفوسفات سابقاً):**

أحدثت الشركة العامة للفوسفات والمناجم بموجب المرسوم رقم (١٢٢) لعام ١٩٧٠ وذلك نظراً لمركز الفوسفات الهام في الصناعة من خلال الدور البارز الذي تلعبه الأسمدة الفوسفاتية بأنواعها واستعمالاتها المتزايدة، ومقر الإدارة العامة في مدينة حمص. تتبع الشركة للمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية.

مهـام الشركـة :

أنيط بالشركة المهام التاليــة :

- إنتاج واستثمار خامات الفوسفات والقيام بأعمال تركيزها وكذلك استثمار خامات الملح الصخري وملح الملاحات والرمال الكوارتزية.
- إنشاء المصانع اللازمة لإنتاج خامات الفوسفات المركزة.
- إدارة وسائط النقل العائدة لمشاريع الشركة وأرصفة الشحن في الموانىء للمواد التي تصدرها.
- إجراء جميع العقود والاتفاقات اللازمة لممارسة مهامها في مجالات الإنتاج والاستثمار والتسويق.

يتبع للإدارة العامة للشركة المديريات التاليــة:

- **مديرية مناجم فوسفات الشرقية:**

وهي مسؤولة عن إنتاج الفوسفات في منجمي الشرقية / آ / والشرقية / ب /، ويوجد في هذه المديرية مصنعين لتركيز الفوسفات الرطب، مستودعات لتخزين الفوسفات، وحدة تحميل موزونة خاصة بالقطار.
إضافة إلى مشروع زيادة الطاقة الإنتاجية في الشرقية / ب / وبطاقة إجمالية / ١,٢ / مليون طن فوسفات مغسول ومجفف وخالي الغبار، وبدأ الإنتاج في هذا المصنع في بداية الربع الثاني لعام ٢٠٠٥.

- **مديرية مناجم خنيفيس:**

يوجد في هذه المديرية مصنع لتركيز الفوسفات بطاقة / ٨٥٠ / ألف طن سنوياً، مجففين لتجفيف الفوسفات، مستودعات لتخزين الفوسفات، وحدة تحميل موزونة خاصة بالقطار.

ويتم نقل الفوسفات من المناجم إلى طرطوس بشكل رئيسي بواسطة قطارات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية ويستعان بالسيارات الشاحنة عند اللزوم.

وفي عام ٢٠١٠ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٣ بتعديل التسمية لتصبح الشركة العامة لإنتاج واستثمار الفوسفات وتسويقه واتبعت للمؤسسة العامة للجيولوجيا.

- **مكتب تسويق النفط:**

يتبع مكتب تسويق النفط الى رئاسة مجلس الوزراء وهو المسؤول عن تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية واستيراد بعض المشتقات النفطية. وحقيقة امر المكتب انه مسيس مائة بالمائة وليس لأحد حرية قرار فيه والقرار يؤخذ من القصر ويصنع في اروقة مظلمة.

الملحق الإحصائي

الجدول رقم (١)

إنتاج واستهلاك وتصدير النفط الخام السوري (١٩٩٥- ٢٠١٢) ألف برميل/ اليوم																	
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إنتاج النفط الخام	591	582	563	553	575	547	522	508	499	461	415	377	370	390	375.1	387	330	
معدل التغير السنوي		-1.5	-3.3	-1.8	4.0	-4.9	-4.6	-2.7	-1.8	-7.6	-10.0	-9.2	-1.9	5.4	-3.8	3.2	-14.7	-55.1
استهلاك النفط	184	175	177	187	211	220	240	246	252	281	305	320	350.9	341.2	295	306.3	311	
معدل التغير السنوي		-4.9	1.1	5.6	12.8	4.3	9.1	2.5	2.4	11.5	8.5	4.9	9.7	-2.8	-13.5	3.8	1.5	56.7
صادرات النفط الخام	292	295	290	302	339	334	346	378	317	228	229	229	250	253	250	149	114	
معدل التغير السنوي		1.0	-1.7	4.1	12.3	-1.5	3.6	9.2	-16.1	-28.1	0.4	0.0	9.2	1.2	-1.2	-40.4	-23.5	-71.4

مصدر: التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠١- ٢٠١٢، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، الكويت الجداول ٩و ١٩و١١و٤١

الجدول رقم (٢)

إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي مليار متر مكعب سنويا (١٩٩٥- ٢٠١٢)																		
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج	4.4	5.8	6.4	4.8	5	7.9	5.6	6.5	6.8	7.1	7.2	7.3	6	5.9	6.5	8.9	7.1	
معدل التغير السنوي		31.8	10.3	-25.0	4.2	58.0	-29.1	16.1	4.6	4.4	1.4	1.4	-17.8	-1.7	10.2	36.9	-20.2	

مصدر: التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠١- ٢٠١٢، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، الكويت الجدول رقم ١٢

الجدول رقم (٣)

الإنتاج والاستهلاك الكلي من الطاقة ألف برميل مكافئ نفط / اليوم (١٩٩٥- ٢٠١٢)																		
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج	702	719	713	725	689	672	657	644	640	610	564	527	483	574	518	523	504	
معدل التغير السنوي		2.4	-0.8	1.7	-5.0	-2.5	-2.2	-2.0	-0.6	-4.7	-7.5	-6.6	-8.3	18.8	-9.7	0.8	-3.5	
الاستهلاك	257	236	259	264	275	288	308	355	368	391	416	364	438	428	413	428	433	
معدل التغير السنوي		-8.2	9.7	1.9	4.2	4.7	6.9	15.3	3.7	6.3	6.4	-12.4	20.3	-2.2	-3.5	3.7	1.1	

مصدر: التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠١- ٢٠١٢، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، الكويت الجدول رقم ٩ و٢٥ و٢٦

الجدول رقم (٤)

إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية ألف برميل مكافئ نفط / اليوم (١٩٩٥- ٢٠١٢)																		
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إنتاج المشتقات النفطية	254	258	256	257	257	257	266	262	234	241	245	239	239	255	255	251	250	
معدل التغير السنوي		1.5	-0.7	0.3	0.0	0.1	3.3	-1.4	-10.7	3.2	1.7	-2.6	0.0	6.8	0.0	-1.5	-0.5	-0.6
إستهلاك المشتقات النفطية	180	170	171	181	206	215	235	241	246	275	299	314	344	335	290	301	305	
معدل التغير السنوي		-5.3	0.5	5.7	13.8	4.4	9.1	2.6	2.3	11.6	8.9	4.9	9.5	-2.5	-13.7	3.9	1.5	57.2

مصدر: التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠١- ٢٠١٢، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، الكويت الجداول رقم ١٩ و٣٣

الجدول رقم (٥)

الطاقات الكهربائية المركبة والمنتجة والمستهلكة في سورية سنوات ١٩٩٥- ٢٠١٢																	
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الطاقة الكهربائية المركبة ميغا واط	4666	4666	6028	6658	6658	7190	7693	7213	7079	7079	6925	7025	7325	7875	7518	8025	9344	
معدل التغير السنوي ٪		0.0	29.2	10.5	0.0	8.0	7.0	-6.2	-1.9	0.0	-2.2	1.4	4.3	7.5	-4.5	6.7	16.4	76.2
الطاقة الكهربائية المنتجة جيكا واط / ساعة	16620	18341	19512	21159	22819	25217	26712	28013	29543	31316	34935	37730	40467	42021	43308	47250	49037	
معدل التغير السنوي ٪		10.4	6.4	8.4	7.8	10.5	5.9	4.9	5.5	6.0	11.6	8.0	7.3	3.8	3.1	9.1	3.8	112.
الطاقة الكهربائية المستهلكة جيكا واط / ساعة	13044	13696	14347	19723	15397	16453	17425	18537	19836	21026	23511	25390	28277	31500	27184	29685	38290	
معدل التغير السنوي ٪		5.0	4.8	37.5	-21.9	6.9	5.9	6.4	7.0	6.0	11.8	8.0	11.4	11.4	-13.7	9.2	29.0	124.5

مصدر: التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠١- ٢٠١٢، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، الكويت الجداول رقم ١٤٠ و١٤١ و١٤٤ و١٤٥

الجدول رقم (٦)

الإنتاج والاستهلاك من الطاقة والتوقعات لعام ٢٠٢٥				
السنوات	الإنتاج الكلي من الطاقة ألف برميل مكافئ نفط/ اليوم	الاستهلاك الكلي من الطاقة ألف برميل مكافئ نفط/ اليوم	توقعات إنتاج الطاقة	توقعات استهلاك الطاقة
1995	702	257	740	238
1996	719	236	725	252
1997	713	259	709	266
1998	725	264	693	279
1999	689	275	678	293
2000	672	288	662	307
2001	657	308	647	321
2002	644	355	631	335
2003	640	368	616	348
2004	610	391	600	362
2005	564	416	584	376
2006	527	364.3	569	390
2007	483.3	438.1	553	404
2008	574.4	428.3	538	417
2009	518.1	413.1	522	431
2010	522.5	428.4	506	445
2011	504	433.1	491	459
2012			475	473
2013			460	486
2014			444	500
2015			428	514
2016			413	528
2017			397	542
2018			382	556
2019			366	569
2020			351	583
2021			335	597
2022			319	611
2023			304	625
2024			288	638
2025			273	652

مصدر: التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠١- ٢٠١٢، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، الكويت الجداول رقم ٩ و٢٥ و٢٦ وحسابات الباحث